النقد الكلامي للأناجيل

قراءة إبستيمولوجية نقدية

عبد الحكيم فرحات*

مقدمة البحث:

انشغل المتكلمون بدراسة الأديان الأخرى، وتتبع مصادرها المقدسة، سيما اليهودية والمسيحية، تناولوها بادئ ذي بدء في إطار دراساتهم الكلامية، ثم أفردوا لها علما مستقلا، سموه علم مقالات غير المسلمين، وعلم الملل والنحل. واحتفوا بها تأليفا ونقدا وردا، حتى صارت عناوين المؤلفات المنجزة تعد بالفهارس. ولكن للأسف ضاع أكثرها، ولم تبق إلا أثارة من عناوين تتناقله الكتب، وتحكيها الروايات، و ليس الأثر كالعيان[1]. وما بقي منها ما زال يثير العديد من الإشكالات والتساؤلات والاتهامات، تدور كلها حول قيمتها العلمية ورؤيتها المنهجية، وسمتها الذاتية، وأبنيتها المعيارية، بدليل تبلورها في إطار الدراسات الكلامية، وتأسسها على فكرة الجدال، والدفاع عن الإسلام، مما يبين أنها تفسير للنص القرآني، أكثر منها دراسة للأديان الأخرى، طالما أن المتكلم ينطلق من مفاهيم مسلمة، يبحث لها عن دليل، بله تبريرات، وهذا هو برهان الذاتية والتحيز المنافي للروح العلمية[2]. ولذلك، فلا يمكن وصف دراسة المتكلمين للأديان بالنقدية ولا بالعلمية، وكيف يتأتى ذلك وهم قابعون في عوالمهم المعيارية المغلقة؟ وإلا، فكيف يمكن التوفيق بين الإيمان بأفكار مسبقة، والبحث الموضوعي في مجال ما. ألم ترى أنهم يصفون الأديان كما يتصورون لا كما هي في الواقع ويجترون اجتراراً متضمنات النص القرآني يظنونها واقعا وهي بعيدة كل البعد عن ذلك.

ولا شك في أن هذه التهمة تطيح بكل ما أنجزه المتكلمون في هذا المجال، وتجعل قيمتها هباء منثورا، بطعنها في موضوعيتهم وأبنيتها المنهجية، وما أنجزوه من دراسات في هذا المجال، وتثير تساؤلات معرفية عديدة حول نقد المتكلمين، وطريقة توفيقهم بين مقتضيات الإيمان ومتطلبات البحث العلمي، ومفهومهم للموضوعية، وطبيعة أبنيتهم المنهجية، وهي المسائل التي لا نجد لها جوابا في كتبنا الكلامية المعاصرة.

---

* أستاذ مشارك، قسم أصول الدين ومقارنة الأديان – الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا – كوالالمبور.

ورغم خطورة هذه النتيجة، فإنها لم تلق تحقيقا ولا تمحيصا بهذا المجال في الفكر المهتمين بين الإسلامي المعاصر، وهذا ما دفعني لتناولها في هذا البحث، عبر اختيار موضوع درسه المتكلمون، أتتبع خطوات نقدهم، وأنظر في حركيات منهجهم، وطريقة تعليلهم، ليمكنني أن أجيب على هاتيك التساؤلات. ولقد ارتأيت أن أختار نقد الأناجيل عند القاضي عبد الجبار؛ لما كانت الأناجيل موضوعا قرآنيا ومطلبا جدليا شغل المتكلمين كثيرا، وكان القاضي عبد الجبار(٣٢٥-٤١٥هـ) إماما في علم الكلام، وبلغ شأوا في دراسة الأديان[٣]، يصلح أن يكون ممثلا لجهود المتكلمين المسلمين بتوظيف طريقة الحالة(*Study case*). فأتتبع نقده للأناجيل لأجيب على الأسئلة التالية: ما هي أسس منهج المتكلم في نقد الأناجيل؟ كيف استطاع أن يوفق بين تقريرات القرآن ومتطلبات البحث العلمي؟ هل كان الإيمان بالقرآن ومفاهيمه عائقا عن تحقيق الموضوعية في نقدها؟ وماهي نتائجه في نقد الأناجيل؟ وهل نتائجه اجترار لمتضمنات النص القرآني؟ وما موقف العلم المعاصر من مواقفه؟ وسأجيب عن هذه الأسئلة باستخدام أربعة مناهج: المنهج الإبستيولوجي لفهم أسس منهج القاضي عبد الجبار، والمنهج التحليلي لتحليل نصوصه، والمنهج المقارن للتعرف على قيمة ما توصل إليه بمقارنته بالنتائج العلمية المعاصرة، والمنهج النقدي كي أنقد مختلف الآراء، وأبسط النتائج في العناصر التالية:

أولا: القاضي عبد الجبار بين الوحي و المنهج

اهتم القاضي عبد الجبار بتوثيق العديد من مصادر الأديان المقدسة في كتابيه "تثبيت دلائل النبوة" و"المغني في أبواب العدل والتوحيد"[٤]، وبين قواعد توثيقها وسبر متونها[٥]، وأكد أن أصحاب الأديان المتنوعة -كما هم في عصره- باستثناء المسلمين ليسوا على شيء من الهدى، بمخالفتهم أنبياءهم في الأصول والفروع[٦]. ولقد حظيت النصرانية والأناجيل بنصيب وافر من اهتمامه، وعد نتائجه سبقا وتميزا، ولذلك قال: (فاحتفظ بذلك، فإنك لا تكاد تجده في كتاب، وبك إلى حفظه أمس الحاجة)[٧]. ويظهر من تتبع سياقات تحليله أنه درسها في إطار تناوله دلائل النبوة، وإعجاز النص القرآني، وأكد أنه لا يريد الرد، وإنما بيان (مظاهر الإعجاز القرآني في إخباره عن دقائق عقائد النصارى

وتاريخها، وأن ذلك أصل في الإعجاز المعنوي)[٨]، والكشف عن(مخالفة النصارى عيسى عليه السلام في الأصول والفروع)[٩]، مما يثبت أن دراسته اتخذت التصورات القرآنية إطارا مرجعيا لها، تستمد منها موجهات بحث، بل وفرضيات يسعى للتثبت منها ميدانيا بمدخل الاستدلال بعد أن تثبت منها من مدخل الإيمان، فيزداد إيمانا على إيمان، كما فعل في تحليل قضية التحريف، فقد استلمها بتفاصيلها من الدرس القرآني، لتصير موجها للبحث في دراسة الأناجيل، ومفهوم بحث يحتاج تأكيدا وإثباتا ميدانيا، ولذلك نظر في المنهج النقدي الذي يمكن أن يعول عليه في نقد الأناجيل، ونظر في أصول تصحيحها، والمناهج المناسبة لدراسة هذا الموضوع[١٠]، مما يثبت أنه لا يقوم بإسقاط النص القرآني على الواقع، وإنما يقوم بقراءة الواقع التاريخي على ضوء التصورات القرآنية، وشتان ما بينهما، فالأول تقول وتأويل للواقع حتى وإن لم يقبل؛ وهذا ما يجعله تفسيرا للنص أكثر منه تحليلا للموضوع. بينما التوجه الثاني مساءلة للواقع ومقارنة بين النصوص والواقع، وتلمس المطابقة والمفارقة، مما يثبت أن التصورات القرآنية تقوم بما تقوم الفرضية به من دور في المنهج العلمي، فهي قراءة مع الله. ولذلك لا يمكن عده تحيزا أو إسقاطا بحال من الأحوال، وإلا لزم عد كل فرضية تحيزا. ولا يحق لأحد أن يفرق بينهما بحجة أن الفرضية عشوائية المصدر بينما النص أمر ثابت محدد، لأن العبرة بالدور لا بالمصدر، فالخطأ يثبت إن تبين التعسف في التأويل والتفسير، أما ما عدا ذلك فلا ضير. وأحسب أن هذا الجواب كافيا بقدر ما يدفع الشبهة الآنفة، يثير تساؤلا حول كيفية التأكد من أن القاضي عبد الجبار لم يتعسف في التأويل وقراءة الواقع في ضوء النصوص القرآنية؟ كيف نتأكد بأنه لم يطوع المعلومات كي تتفق نصوص الوحي؟

أقول: إن الفيصل في ذلك هو الإجراءات التي اتبعها في تحقيق مسائل الموضوع، والتمييز بين الصحة والبطلان، وهذا ما يمكننا تلمسه عبر اقتفاء تحليلاته، وسيبقى الراجح أثره بينا للمقتفي.

وأول شيء يصادفنا أن القاضي عبد الجبار قد عد الأناجيل وكل الكتب المقدسة أخبارا تروى وتنقل، وتحتاج إلى نقد وتحر وتوثيق للتسليم بها. إذ ليس كل ما يروى يصدق، وإلا لزم المحال. وتتكون هذه من: (١).مخرج المصدر الديني المقدس، وهو

الراوي الأعلى في السند[١١]. (٢).رواة المصدر الديني المقدس، وهي سلسلة الرواة الذين تناقلوا المصدر الديني، ليتكون بذلك سند المصدر[١٢](٣).روايات المصدر الديني المقدس، وهي نص المصدر الديني، وسبب جمع 'روايات' أن المصدر الواحد قد يروى بروايات متعددة؛ قد تكون متفقة، وقد تكون مختلفة[١٣]. وهذا ما يبين أن التحقيق في صحتها يبدأ بالنظر (في أحوال الخبر والمخبر، أو فيما يتعلق بالخبر والمخبر، حتى يصح أن تعرف به صحته، لأن النظر فيما لا تعلق له بذلك لا يفضي إلى المعرفة، والذي تعلق بهذا الوجه هو الذي ما ذكرناه، من أن يعرف من حال المخبر أن الكذب لا يجوز عليه، أو استند إلى خبر من هذه حاله، أو وقع على صفة يعلم بالعادة أنه لو كان كذبا لما وقع عليه، ولا رابع لهذه الوجوه)[١٤]. ويظهر جليا أن القاضي عبد الجبار يؤكد أن نقد المصادر المقدسة بما في ذلك الأناجيل يقوم على دراسة عنصرين أساسين من مصادر الأديان المقدسة، وهما: دراسة مخرج المصدر الديني، و دراسة انتشار روايات المصدر الديني؛ فإذا كان المخرج مقبولا، وتبين أن عدد الرواة كبير، بحيث لا يمكن تواطؤهم على الكذب، لم يعبأ بدراسة الرواة، لأن الرواية من قبيل المتواتر الذي (يعلم بالعادة أنه لو كان كذبا لما وقع عليه)[١٥]، ينتقل بعدها مباشرة إلى الحكم على المصدر، كما سنرى.

وأما إذا كان عدد رواة الكتب المقدسة آحاداً، فإن القاضي عبد الجبار(ينظر في أحوال الخبر والمخبر، أو فيما يتعلق بالخبر والمخبر، حتى يصح أن تعرف به صحته)[١٦]، ويكون ذلك بدراسة أحوال رواتها ورواياتها، ثم الحكم عليها، وهذا ما يتم عبر عمليات نقدية متوالية، تبدأ بنقد وثاقة رواة مصادر الأديان المقدسة، ثم نقد رواياتها، ليصل إلى الحكم عليها.

ويتأكد القاضي عبد الجبار من وثاقة الراوي بالتحقيق في حاله من جهتين متكاملتين؛ إحداهما العدالة، والثانية الضبط[١٧]. وتختلف طريقة ثبوت عدالة الراوي تبعا لحاله ودعواه، فإن كان ادعى النبوة لم تثبت عدالته إلا بالمعجزة، وإلا كذب، و إن كان غير ذلك عُوّل على الظاهر من عدالة المُخبر (إن كان لها ظاهر أن يعتمد عليها، وإلا لزم

اختبارها)[١٨]، بطريقة زائدة[١٩]. وليس الظاهر سوى كل ما يمكن أن يزيد النفس اطمئنانا إلى أمانة المُخبِر وصدقه، وكل ما لا(يخرجه عن أن يكون أمارة)[٢٠]، ويشمل ذلك ثلاثة أمور: التكليف، والدين والسلامة من أسباب الفسوق[٢١]، والتي لا تتم إلا مع البلوغ واكتمال جملة العلوم المخصوصة المحصورة بالوصف لا بالعد تناولناها سابقا[٢٢]، متى تحصلت للإنسان هذه العلوم صار عاقلا.

وأما نقد الضبط، فيتأكد منه بالتحقق من حفظ الراوي لما روى وإتقانه لمحفوظه إن حدث من حفظه، أوكان يحدث من كتابه[٢٣]، والسلامة من عوارض الضبط؛ والمراد بها كل الأحوال التي تدل على عدم إتقان الراوي لما يحدث به، وتزيد شكا في صدقه، ورغم كثرتها فإنه يمكن إرجاعها إلى عنصر وحيد، وهو كثرة الغلط، الذي يؤدي إلى خفض مقام الراوي من الضبط، بل وقد يكون سببا في رفضه أصلا[٢٤]، ومرد الغلط في ذلك إلى أسباب منها: السهو، الغفلة، الوهم، والاختلاط وتغير الحفظ، وغيرها[٢٥].

ويؤكد القاضي عبد الجبار أنه إذا اختل ضبط الراوي ظهرت أمارات ودلائل تدل على ذلك، ومردها إلى ثلاثة، وهي: الغرابة حيث ينبغي الاشتهار[٢٦]، والمخالفة للرواة الحفاظ، ورواية المستحيل عقلا وعلما؛لأن (الأخبار لا يجوز التصديق بها إذا كانت مختلفة للأدلة القاطعة)[٢٧]، وهو بذلك يؤكد على ضرورة التحقيق العلمي في نصوص الروايات ومدى مطابقتها لما تحصل للعلوم الأخرى، ولذلك رفض بعض روايات مصادر الأديان بحجة أن (فيها من المحال)[٢٨]، مما يثبت أن نقد الرواة عند القاضي عبد الجبار هو معيار نقدي يحتكم إليه في تقييم سلوك الراوي وسيرته الأخلاقية الدينية والروائية، ومدى الاطمئنان لرواياته، يأخذ بعين التقدير الدين، والأخلاق، والأعراف معا.

وأما نقد روايات مصادر الأديان المقدسة، فيعتمد على نقدين: نقد الاعتبار ونقد التحليل؛ أما نقد الاعتبار فيكون بالمقارنة بين روايات الرواة لنفس الرواية أو المصدر الديني الواحد، للمقارنة بين الأقران الآخذين عن نفس المخرج؛ للتأكد من اتصال الأسانيد، والتعرف على الاتفاق والاختلاف فيما بين الروايات، وتحقيق التفردات[٢٩]؛

إذ أن(من شرط قبولها الموافقة)[٣٠]. وأما نقد التحليل، فيعتمد على مدخلين لتحليل وتعليل مضمون مصادر الأديان المقدسة، مدخلا تعليليا، وآخر تكوينيا، حيث تركز الدراسة التعليلية لمصادر الأديان المقدسة على دراسة مضمونها، بعرض المصدر الديني المقدس بعضه على بعض؛ للتحقق من اتساقه الداخلي، وبعرضه على المصادر المقدسة الأخرى، وبعرضه على مختلف العلوم التي لها بها تعلق؛ لإثبات اتساقه العلمي[٣١].

وأما الحكم على مصادر الأديان، فيبنيه القاضي عبد الجبار على نقد الرواة والروايات، والذي لا يخرج في نظره عن ثلاثة أقسام، وهي:

١- المصادر التي يعلم صدقها: ويتم ذلك بالتأكد من وجود قرائن، كأن تكون إخبارا عما يعلم صحته ضرورة، ومن ذلك المتواتر، والإخبار عما يعلم صحته عقلا مثلا[٣٢].

٢- المصادر التي يعلم كذبها: ويشمل هذا النوع كل ما يعلم السامع كذبه لاتصالها بقرائن منفصلة، أو متصلة؛ أما المنفصلة فتتصل كالإخبار عما يعلم باضطرار كذبها أو بدليل سمعي أو عقلي، وأما القرائن المتصلة، فتتصل بالخبر ككيفية نقل الخبر؛ كأن ينتقل الخبر خفيا ومن حقه أن ينقل ظاهرا إذ وجدت الدواعي،ومن ذلك المعجزات [٣٣]، و كالنص إمامة علي الذي تدعيه الإمامية، فيعلم بطلانه، لأنه لو كان مستفيضا لانتقل إلينا تواترا، طالما الدواعي متوفرة[٣٤].

٣- المصادر التي لا يعلم صدقها و لا كذبها: ويشمل هذا النوع كل أخبار الآحاد التي لا يقترن بها ما يمنع من صحتها، وهي نوعان؛ متضمنة لعمل، ومتضمنة لعلم؛ أما المتضمنة للعمل فلا يجب العمل بها إلا إذا تكاملت فيها شروط القبول السابقة الذكر[٣٥]. وأما المتضمنة للعلم فمنها ما يوافق مقتضى العقل ومنها ما لا يوافقه، فما وافق فيمكن أن يصدق، وما خالف فيمكن تصديقه إذا أمكن تأويله. وأما إذا لم يمكن تأويله إلا بتعسف لم يجز أن يصدق، وإنما يجوز أن يكون صدر عن مصدره مع زيادة أو نقصان أو حكاية عن الغير[٣٦].

وما أثبتناه هنا يبين أن حكم القاضي عبد الجبار على صحة مصادر الأديان، بما في ذلك الأناجيل والنص القرآني يقوم على أسس منهجية رصينة، ويثبت أنه لا يحكم على

صحة النص بمجرد قناعاته السابقة، ومسلماته الإيمانية من الدرس القرآني، وهو الدليل على موضوعيته، ونقديته ، وتميزه بين قناعاته الشخصية ومتطلبات النظر العلمي.

ويظهر جليا هنا أنه قد طور نظرية كاملة للتثبت من صحة المرويات، استلهمها من منهج المحدثين في نقد الحديث النبوي الشريف، ليصير منهجا كاملا لنقد مصادر الأديان المقدسة، قد طور علم الجرح والتعديل ليصير نظرية تطبيقية لنقد رواة الكتب المقدسة، كما بلور نقد الروايات عند المحدثين ليصير نظرية لنقد روايات الكتاب المقدسة.

ولكن كيف يمكن أن نتأكد من موضوعية القاضي عبد الجبار في التطبيق، أليست الموضوعية نظرية وتطبيق؟ أقول إن من يتتبع يدرك، ومن يسير على خطاه في نقده ورده، لا يلبث أن يجد ما تقوم بها الحجة على موضوعية في تطبيق القواعد أو على تجيزه، وهذا ماتتولى بيانه في العناصر الموالية:

ثانيا: القاضي عبد الجبار و ماهية الأناجيل

لقد تناول القاضي عبد الجبار الأناجيل في إطار تناوله لتحريف الديانة النصرانية، وبين أن النصارى بطوائفها الثلاث:(لا تعتقد أن الله أنزل على المسيح عليه السلام إنجيلا، ولا كتابا بوجه من الوجوه، بل عندهم أن المسيح عليه السلام خلق الأنبياء، وأنزل عليهم الكتب، وأرسل إليهم الكتب)[٣٧]، ويشير بهذا التحليل إلى عقيدة التجسد، والتي تفترض أن لله ابنا إلها اتحد بعيسى الإنسان، مما يبين أنهم لا يؤمنون أن الإنجيل يتزل على المسيح عليه السلام، بل هو منزله ومنزل الكتب على الأنبياء والرسل، وذا ما يجعل الوحي بمفهومه الإسلامي مستحيلا؛ إذ كيف يكون وحي والموحي والموحى إليه إنسان معا؟ وكيف يكون وحي بين طرفين، هما واحد برأي النصارى.

ويعرض القاضي عبد الجبار الأناجيل التي بين أيدي نصارى عصره، كما يراها، فيقول: (إنما معهم أربعة أناجيل لأربعة نفر، كتب كل واحد منهم إنجيله في زمانه، وجاء من بعده فمارضي إنجيل غيره، وكان إنجيله أولى، وهم يتفقون في مواضع ويختلفون في مواضع، وفي بعضها ما ليس في بعض، وهي حكايات قوم رجال ونساء من اليهود والروم، وغيرهم أنهم قالوا كذا، وفعلوا كذا، وفيها من المحال والسخف والكذب الظاهر والتناقض البين شيء

كثير، وقد تتبعه قوم، وأفردوه، وإذا قرأه المتأمل عرف ذلك، وفيها شيء من كلام المسيح عليه السلام ووصاياه، وأخباره قليل. فإنجيل منها عمله يوحنا، وإنجيل منها عمله متى، ثم جاء بعدهما مرقس، فما رضي بإنجيلها، ثم جاء من بعدهم لوقا، فما رضي بتلك الأناجيل، فعمل إنجيلا آخر، وكان عند كل واحد من هؤلاء أن صاحبه الذي تقدم وعمل إنجيلا أنه قد ضبط أشياء وأخل بأشياء)[٣٨].

ولقد بين القاضي عبد الجبار في هذا النص إشارات نقدية جديرة بالبسط فيمايلي:

١ – أشار القاضي عبد الجبار إلى وجود إنجيل المسيح عليه السلام ، سماه (الإنجيل الحق)، و(الإنجيل الأصلي)[٣٩]، بشر به المسيح عليه السلام ودعا قومه إلى الإيمان به إبان بعثته، وآمن به حواريوه عليه السلام في وقتهم، ثم ضاع بتفريط من النصارى وتواطؤ مع الروم[٤٠]، ولقد(كان فيهم البعض ممن يعرف أمورا كثيرة عن الإنجيل الحق، ولكن أمسكوا لتتم رئاستهم)[٤١].وهم لايعتقدون (أن الله أنزل على المسيح عليه السلام إنجيلا، ولا كتابا بوجه من الوجوه، بل عندهم أن المسيح عليه السلام خلق الأنبياء، وأنزل عليهم الكتب، وأرسل إليهم الكتب)[٤٢]، وهو بذلك يرفض ما يراه النصارى أن إنجيل المسيح عليه السلام هو البشارة بالمغفرة، أو أنه هو عليه السلام هو الإنجيل نفسه، وهذا ما تؤيده النصوص الإنجيلية، فقد جاء فيها: (الآن وبعد اعتقال يحيى المعمدان جاء عيسى إلى الجليل يعلم إنجيل الرب ويقول: لقد كمل الزمان واقترب ملكوت الرب. توبوا وآمنوا بالإنجيل)[٤٣]، وقد ذكر اثنتا عشرة مرة في الأصول اليونانية[٤٤]، مما يبين أنه كان موجودا، ويختلف تماما عن باقي الأناجيل التي ظهرت بعد بعثة المسيح عليه السلام.

٢– بين القاضي عبد الجبار أن النصارى اعتمدوا أربعة أناجيل، تعرف بالأناجيل القانونية، وقد نسبها إلى أصحابها، (إنجيل منها عمله يوحنا، وإنجيل منها عمله متى، ثم جاء بعدهما مرقس، فما رضي بإنجيلها، ثم جاء من بعدهم لوقا، فما رضي بتلك الأناجيل، فعمل إنجيلا آخر)[٤٥]، وأربعتها هي الكتب ذات الشأن والسلطان والثقة بين النصارى، اختيرت من بين غيرها، لتصير الفيصل في تأريخ حياة السيد المسيح عليه

السلام وأقواله وشرائعه. وفي تأريخه لكتابتها يقدم يوحنا، ثم متى، ثم مرقس، ثم لوقا، وهو الرأي الذي لا يأخذ به النصارى، بل يجعلون أولها إنجيل متى ثم إنجيل مرقس، فإنجيل لوقا ثم إنجيل يوحنا، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مصدر ذلك؟ وقد تبين لي أن هذه الطريقة كانت معتمدة أيضا في القرون الوسطى، وان الترتيب المتعارف عليه الآن ما هو إلا اختيار من بين اختيارات كثيرة كانت سائدة آنذاك[٤٦].

٣- لمّح القاضي عبد الجبار إلى ظاهرة الأناجيل المتوافقة(*Synoptic Gospels*)، فأربعتها (يتفقون في مواضع ويختلفون في مواضع، وفي بعضها ما ليس في بعض)[٤٧]؛ سيما الأناجيل الثلاثة متى(*Mathew*) ولوقا(*Luke*) ومرقس(*Mark*)، وهذا ما صار يعرف عند علماء اللاهوت بالأناجيل المتوافقة(*Synoptic Gospels*)[٤٨]، وصار محل تساؤل عن أصله: هل هناك إنجيل أصل لها؟ أم هناك عدّة أناجيل لم تصلنا، أثرت في تكوين هذه الأناجيل المتوافقة!؟ ولقد كانت الإجابة بنعم، وصار الاتفاق على تسمية هذا الإنجيل الأصلي بإنجيل(*Q*)(اختصار من الكلمة الألمانية(*Quelle*))، والتي تعني (الأصل والنبع)، ولم تلبث أن تبلورت افتراضات كثيرة ونظريات عديدة حول محتواه ولعلاقته بالأناجيل الأربعة، وطرق أخذ الأناجيل عنه[٤٩].

٤ — إن ما قدمه القاضي عبد الجبار في هذا المقام من تحليل لمصادر المسيحية ومضامينها هو محاولة لم يسبقه إليه أحد من المفكرين المسلمين -فيما نعلم-[٥٠]، استخدم فيها منهجا سماه منهج المخالفة في الأصول والفروع، وعدل عن الطريقة الكلامية؛ لما لم تلق بمثل هذه الأغراض المنهجية؛ فعرض لتطور العقائد النصارى ومصادرها، من عهد المسيح عليه السلام إلى القرن العاشر الميلادي؛ بدأ بتناول عقيدة المسيح عليه السلام كما أنزلت عليه، وبين أنه كان يبشر بالإنجيل الحق، ويكرز بشهادته: (الله ربي وربكم، وإلهي وإلهكم، فيشهد على نفسه أنه عبد مربوب، مدبر مصنوع، كما يشهد عليهم أنهم كذلك، وأنه مثلهم في العبودية والضعف و الحاجة؛ وذكر أنه رسول الله إلى خلقه، وأن الله أرسله كما أرسل الأنبياء قبله)[٥١]. ثم لاتلبث

هذه العقيدة أن تتغير وتتبدل، ليصير الإنجيل الواحد متعددا، ويصير التوحيد تثليثا، ويصير التنزيه تجسيدا، ويصير التجسيد تأليها، ويقولون: (نؤمن بالله الآب الواحد، خالق ما يرى وما لا يرى، وبالرب الواحد يسوع المسيح عليه السلام بن الله، بكر أبيه، وليس مصنوعا، إله حق من إله حق من جوهر أبيه الذي بيده أتقنت العوالم؛ وخلق كل شيء، من أجلنا معشر الناس، ومن أجل خلاصنا نزل من السماء، وتجسد من روح القدس ومن مريم البتول، وصار إنسانا، وحبلت به مريم البتول وولدته، وأخذ وصلب، وقتل أمام فيلاطس الرومي، ومات ودفن، وقام في اليوم الثالث -كما هو مكتوب-، وصعد إلى السماء، وجلس عن يمين أبيه، وهومستعد للمجيء تارة أخرى للقضاء بين الأموات والأحياء)[٥٢]. ويظهر من خلال هذا العرض مفارقة العقيدة النصرانية المعاصرة للقاضي لعقيدة المسيح عليه السلام، فهو موحد-حسب القاضي عبد الجبار-، بينما هو مثلث-حسب التصور النصراني-.

وقد نتساءل عن هذا التغيير والتعدد وأسباب نشأته؟

فيجيب القاضي عبد الجبار:(إن دين المسيح عليه السلام وديانات الرسل عليهم السلام، لم تتغير، ولم تتبدل جملة واحدة، ولكن شيئا بعد شيء، وفي كل عصر، وفي كل حين، حتى تكامل تغيرها، ومازال أهل الحق فيها يقلون وأهل الباطل يكثرون حتى غلبوا و مات الحق)[٥٣]، وبذلك يقرر القاضي عبد الجبار كيفية دخول التغير وزمنه وتبدل العقائد النصرانية وتعدد الأناجيل، حتى اختفى فيها الحق وصارت كما هي الآن، وهذا ما يرفضه النصارى، إذ يرون أنه أنزل على المسيح عليه السلام إنجيل، وما قرروه من عقائد في تسبيحة الإيمان بمجمع نيقية هو ما اعتقده السيد المسيح عليه السلام وكرز به، وهذا ما حاول أن يتتبعه القاضي عبد الجبار بالنظر والنقد والتمحيص.

ثالثا: نقد واضع الأناجيل

بين القاضي عبد الجبار أن الله أنزل على المسيح عليه السلام إنجيلا واحدا، فافترض وجوده بحكم منطلقاته القرآنية ومسلماته الإيمانية، لكنه ضاع بتفريط نصراني[٥٤]، وعد

الأناجيل الحالية صدى له بينما هي أربعة الآن، ولذلك استنكر تعددها بقوله:(إنما عندهم أربعة أناجيل لأربعة نفر، كتب كل واحد منهم إنجيله في زمانه)[٥٥]، بعد ضياع الإنجيل الحق في ظروف سياسية ثقافية معتمة[٥٦]، بدأت تتبلور مع ظهور الاصطدام اليهودي النصراني مع الرومان؛ إذ لما بشر المسيح عليه السلام برسالته في مجتمعه، تبلورت مواقف اجتماعية مختلفة؛ بعضها متبع للمسيح مقتنع به، وبعضها غير مقتنع، ومن اتبعوه بقوا يقيمون عباداتهم مع اليهود في كنائسهم وبيعهم، والاحتدام قائم بينهم في شأن المسيح عليه السلام ، وتطور فصار مضايقات فادحة[٥٧]. فكان النصارى يشكون أمرهم إلى ملك الروم، فيجيبهم أنه بيننا وبين اليهود عهد ألا نغير أديانهم، ولا نتدخل في أمورهم. وقد دام هذا الأمر على هذا الحال والنصارى يسترحمون الملك، ويشكون اليهود إليه، مبدين لهم الضعف[٥٨]. فاقترح عليهم الملك، أن يتركوا دين اليهود ويفارقوه إلى دين الروم، يريدهم أن يخرجوا من السلطان اليهودي ليصيروا في المجتمع الرومي[٥٩].

فاختلفت ردود النصارى على هذا الاقتراح، فمن كان يدين بدين المسيح عليه السلام وفيه ميل إلى الثقافة الرومية، قبل وقال: نفعل. فطلب منهم الملك أن يأتوا بأصحابهم جميعا، ويحضروا كتابهم الإنجيل معهم[٦٠]، وهو الأمر الذي رفضه أتباع المسيح عليه السلام حقا، وقالوا:(بئسما صنعتم، ولايحل لنا أن نمكن الروم الأنجاس من الإنجيل، وقد خرجتم أنتم عن الدين بإجابتكم الروم، ولايحل لنا مخالطتكم، بل وجبت البراءة منكم، ومنعكم من الإنجيل؛ فوقع الخلاف بينهم واحتدم، فاستجار النصارى أصحاب الروم بملك الروم فنصرهم، فاستتر أولئك من الروم، وفروا من البلاد إلى بوادي الموصل وجزيرة العرب، فتبعهم الملك برجاله فقتلهم، وحرقهم؛ وكان أن ضاع الإنجيل)[٦١]. وبذلك حاول القاضي عبد الجبار أن يعيد كتابة تاريخ الكتابات المقدسة النصرانية وظروفها التاريخية، مبينا أن النصارى قد أضاعوا إنجيل المسيح عليه السلام بتقصير منهم، بل وبتآمر مع السلطة الرومية.

ولقد بين القاضي عبد الجبار أن النصارى، أصحاب الاندماج، اجتمعوا، وتشاوروا فيما يعتاضون به عن الإنجيل الضائع، فاستقر رأيهم على أن ينشئوا إنجيلا، وهنا تحضر فكرة المثال الأنموذج، فقالوا: إنما التوراة مواليد الأنبياء وتواريخ أعمارهم، فنبني الإنجيل على ذلك. (فذكر كل واحد ما حفظه من الإنجيل الأصلي، وما رووه عنه، وما تحدثت به النصارى عن المسيح عليه السلام)[٦٢]، وكان فيهم من يعرف أمورا كثيرة عن الإنجيل الحق، ولكن أمسكوا لتتم رئاستهم، وتوالت الكتابة عبر أزمنة متعاقبة[٦٣]، و(كتب كل واحد منهم إنجيله في زمانه)[٦٤]، وهكذا كثر عددها عبر مرور الزمن،(فكتب قوم إنجيلا، ثم أتى من بعدهم قوم، فكتبوا إنجيلا آخر، وهكذا كتبوا عدة أناجيل)[٦٥]، وجاء آخرون، فما رضوا بكتابهم، فقاموا بجمع ثان وتأليف جديد، وهكذا(لم تزل تنقل وتختصر حتى بقي منها أربعة أناجيل لأربعة نفر)[٦٦]؛ (إنجيل منها عمله يوحنا، وإنجيل منها عمله متى، ثم جاء بعدهما مرقس، فما رضي بإنجيلها، ثم جاء من بعدهم لوقا، فما رضي بتلك الأناجيل، فعمل إنجيلا آخر، وكان عند كل واحد من هؤلاء أن صاحبه الذي تقدم وعمل إنجيلا أنه قد ضبط أشياء وأخل بأشياء، [....]؛ فرآه مقصرا فعمل إنجيلاً هو عنده أصح من إنجيل صاحبه وأقرب إلى الصحة)[٦٧]. ولم تصر الأناجيل الأربعة قانونية إلا في مجمع نيقية الذي أشرف عليه الإمبراطور الرومي، والذي كان قلقا بخصوص انتشار المسيحية تشتت اتباعها، الأمر الذي لا ينذر بتمزق الملك، لم يلبث أن تمكن أتباع عقيدة التثليث من استمالة الإمبراطور وكسب العلبة فأزالوا الموحدين من على وجه الأرض، (فأخذها وعمل عليها وأخذ الناس بها، فمن لم يقبلها قتله، وحصل من كان على دين المسيح عليه السلام في كل مكروه، وأخذوا بتعظيم الصليب وأكل الخنزير وديانات الروم)[٦٨]، وهكذا تم اختيار الأناجيل الأربعة وتجميعها بناء على عقيدتها وأحرقوا كل الأناجيل الأخرى التي نسبت إلى

الأربعة ظنا وتخمينا كما رأينا؛ فهم (لايعلمون ولايدرون منهم ولا معهم في ذلك إلا الدعوى فقط)[٦٩].

ويشير القاضي عبد الجبار إلى أن إعادة الكتابة دليل عدم جودة ما سبق، فالكتبة لم يعيدوا كتابة الأناجيل، إلا لأنهم قد أدركوا أن الذين سبقوا بالكتابة لم يجيدوا، ولم يفوا بالغرض المراد،(فكان عند كل واحد من هؤلاء، أن صاحبه الذي تقدم وعمل إنجيلا أنه قد ضبط أشياء وأخل بأشياء، وغيره أعرف وأضبط، ولوكان من قبله قد ضبط وأصاب، لما احتاج أن يعمل هو إنجيلا آخر غير إنجيل صاحبه)[٧٠]، مما يبين أن الكتابة الإنجيلية اجتهاد في اختيار الموضوع، واجتهاد في الأسلوب، واجتهاد في التركيب؛ ولذلك اختلف التعبير البشري، واختلفت الأناجيل، واندرست الكلمة الإلهية.

وتصور القاضي عبد الجبار لوجود الإنجيل الأصلي، أضاعه النصارى تفريطا، فصار أقوالا تتناقله الألسنة، لم تلبث أن ظهرت الأناجيل المتعددة تحاول تجميعه، ليؤسس نظرية المصدر المشترك للأناجيل الأربعة، وكذا نظرية إنجيل الأقوال المنبثق عن إنجيل المسيح عليه السلام ، وليس القاضي عبد الجبار بدعا في ذلك، فقد صار الآن من فرضيات البحث العلمي المدعمة، وجود إنجيل في العهود الأولى، قد يكون إنجيل المسيح عليه السلام [٧١]، بدليل ما ورد في الأناجيل القانونية من إشارة إلى إنجيل، ومن ذلك قول متى: (وكان يسوع يطوف أنحاء الأرض جاليليا (الجليل)، يعلم الناس الصلاة، وينقل إليهم بشارة إنجيل ملكوت الله)[٧٢]، وتكرر ذلك مرارا منه في مواضع من الأناجيل الحالية[٧٣]، وما البشارة المشار إليها هنا سوى الإنجيل الأصلي.

إن الأناجيل الأربعة في نظر القاضي هي كتابة بشرية، وليست تنزيلا إلهيا، واختلاف الأناجيل يبطل الاحتجاج بها ويؤكد اختلاف مصادرها[٧٤]. وإلا، فكيف يمكن أن يكون إنجيل واحد لعيسى المسيح عليه السلام ، بينما هي أربعة أناجيل الآن؟ إن ذلك مرفوض في نظر القاضي عبد الجبار لما تقرر في علم الكلام عدم الاعتراف بأي ظهور للبعد البشري في الوحي نفسه، فما الوحي سوى كلام الله[٧٥].

إن هذا الاعتراض سيبقى مطروحا على الفكر النصراني بلا جواب إلى الوقت الراهن، حيث حاولوا الاستعانة باللسانيات الحديثة للإجابة على ذلك، ليستبدلوا مفهوم الوحي الكامل(لفظا ومعنى) بمفهوم الوحي الناقص(المعنى فقط)، ويصير معناه التعبير البشري عن القصد الإلهي بألفاظ بشرية. ولا يخفى ما في ذلك من تلفيق، إذ كيف يفصل بين اللفظ والمعنى؟ وهل يمكن أن تقوم المعاني من غير ألفاظ؟ وهو الأمر الذي ترفضه اللسانيات نفسها؛ ولذلك فلا جرم أن رفض القاضي عبد الجبار الاحتجاج بالأناجيل [٧٦].

ولا يخفى أن الاعتراف بوجود بعد بشري في الكتاب المقدس له أبعاد خطيرة على المستوى العقدي، فهو يجعل الخطأ ممكنا في نصوص الوحي لما كان من صفات البشر، كما يجعل الوحي امتدادا عاديا للتاريخ، بل يجعل للتاريخ جذورا في الوحي، وهذا ما يسقط مفهوم الوحي من أساسه، فكيف يكون وحي، وهو استمرار عادي للتاريخ؟؟ ولا شك في أن تقرير القاضي لوجود بعد بشري في الوحي والأناجيل هو عين ما رفضه الفكر المسيحي قديما، ولم يصر مستساغا لدى بعضهم إلا حديثا، تحت ضغوط البحث العلمي ابتداء من القرن السادس عشر، بينما الأمر جلي وواضح في النص القرآني والفكر الإسلامي بمختلف مراحله، فلهم السبق في ذلك، ولم يكن النقد الغربي للمسيحية ليتبلور على أيدي أمثال اسبينوزا وفلهاوزن في العهود الحديثة، لو لم يتتلمذوا على أيدي هاتيك النفحات الإلهية والدراسات الإسلامية[٧٧].

وبالمقارنة مع الدراسات النقدية المعاصرة يتأكد أن نتائج القاضي عبد الجبار تتفق معه في نقاط عديدة، أشير إليها كمايلي:

١- تنفي الدراسات المسيحية المعاصرة[٧٨] كتابة السيد المسيح للأناجيل كما نفاها القاضي عبد الجبار من قبل، كما توافقه على عدم صحّة نسبة هذه الأناجيل إلى أصحابها المزعومين وجهالتهم، ويصنفها النقد المعاصر ككتابات أدبية التي اهتمت بتأسيس فكر ديني جديد[٧٩]، ككتاب زرادشت و ماني و غيرهم[٨٠]. وهي من الكثرة

بحيث لا يمكن إحصاؤها، إلا أن أهمها على الإطلاق الأناجيل الأربعة، متى(Mt) ومرقس(Mk) ولوقا(Lk) و يوحنا(Jh). وتعد أربعتها أقدم نص يوناني وصلنا من العهد المسيحي الأول[٨١]، إلا أنها لم تصر كلا متكاملا إلا بعد أكثر من قرن من بعثة المسيح عليه السلام ، كما أن الترجمة المسكونية لها ترجع إلى سنة ١٧٠م تقريبا، ومن ذلك العهد صارت عمدة الأدب الكنسي[٨٢].

٢- توافق الدراسات المسيحية المعاصرة القاضي عبد الجبار على أن كتابة الأناجيل التاريخية لم تبدأ إلا بعد نهاية المسيح بمدة زمنية، والراجح في النقد المعاصر أنه بعد قرن من الزمن من نهايته عليه السلام على أقل تقدير؛ لأن التاريخ لا يَبين عن شيء إلا بعد القرن الأول من المسيح عليه السلام، وتحديدا بعد سنة ١٤٠م[٨٣]. تولى ذلك أتباع غيورون، بذلوا النفس لتتم كتابة ما بدالهم من أخبارالمسيح عليه السلام ومشاهداته وأقواله وخطبه، سجلوا فيها ما رأوه جديرا بالاهتمام، دون التفات إلى التحقيق التاريخي، تذكرا و تأسيا به وتأولا، فقد كانوا على يقين من أنه هو المسيح المنتظر الذي بشرت به التوراة من قبل[٨٤]؛ وهذا ما يشرحه جني بيير بقوله:(دفعهم هذا اليقين إلى البحث عن معان عميقة لمراحل حياته المتواضعة، ونجاح دعوته المحدودة وطريقة تعذيبه الرهيبة، ودفعهم كذلك إلى أن استخرجوا التعاليم و النبؤات من أقل الحوادث والأحاديث شأنا، وأن طبقوا على أستاذهم كل نصوص التوراة التي قيل أنها تتعلق برسول يهود المبارك الموعود)[٨٥].

٣- يوافق بعض النقاد المعاصرين ما ذكره القاضي عبد الجبار من أغراض لكتابة الأناجيل، وأن تدوينها قد تبلور لغرض ديني، وبدافع تقوى، يقول جني بيير: (فقد كان خيالهم، بدافع تقوى، يزين الأحداث و يصبغها في إطار من التعليقات والإضافات التي يفرضها بطريقة ما، وكأنها من لوازم سيرة عيسى المسيحية، و استرسلوا في سذاجتهم وبساطة مشاعرهم، فأصبحوا لا يفرقون بين الخيال والذكريات والحقيقة)[٨٦]، وليس بحال من الأحوال إنجيل المسيح عليه السلام ، وإن كانت تستقي عناصر منه ومن حياته

وأقواله ومشاهداته وأمثاله عليه السلام ، مع إضافات أضفوها على السيرة المسيحية، أعطت لها معنى ودلالة. ولذلك، فالفهم الحقيقي للمسيح التاريخي لا يمكن أن يتم إلا بعد تفكيك الأحداث من التأويل الدخيل[٨٧].

٤- تؤكد الدراسات المعاصرة نتائج القاضي عبد الجبار حول المقارنة بين الأناجيل القانونية الأربعة، ووجود عناصر مشتركة بينها، سيما ما بين متى ومرقس ولوقا، ولذلك فقد سميت بالأناجيل المتوافقة(*Synoptic Gospels*)، وثلاثتها تختلف اختلافا كبيرا وجوهريا مع رابعها يوحنا[٨٨]، وهذا ما يوحي بأنها تستقي من مصدر مشترك، قد يكون ضربا من الأدب الديني الشفوي، الذي يسرد شيئا من أخبار المسيح عليه السلام بتقنيات خاصة، ومهما يكن فقد صار محل اهتمام دراسات علمية حديثة ومعاصرة، بدء من هولتزمان مع المنهج التوثيقي، مرورا بالمنهج التكويني مع بيتلمان(*Buthman*)، لتتطور بعد ذلك الدراسات النقدية، ناهجة المنهج التاريخي مع ديفور(*Dufour*) وغيرهم[٨٩].

٥- تتفق الدراسات المعاصرة مع القاضي عبد الجبار في اعتماد الأناجيل الأربعة على مصادر وأصول ضاربة في القدم، (كتب قوم إنجيلا، ثم أتى من بعدهم قوم، فكتبوا إنجيلا آخر، وهكذا كتبوا عدة أناجيل)[٩٠]، جاء آخرون، فقاموا بالجمع بالتأليف بينها، جمعا واختصارا، و(لم تزل تنقل وتختصر حتى بقي منها أربعة أناجيل لأربعة نفر)[٩١]؛ ولم تستند إلى روايات شهود عيان، بل إلى رواة مجهولين لم يسمعوا مباشرة من المسيح عليه السلام ، رووا عنهم بعد مرور عقود على وقوع الأحداث[٩٢]، كما رووا عن تلك الأناجيل التي لم تعترف بها الكنيسة، ووصفتها بأنها غير القانونية(*APOCRYPHAL*)، والتي يربو عددها على المائة، بعضها تلخيص لبعض واقتباس، وبعضها لا يعرف محتواه، وبعضها الآخر ضاع في مرحلة الاضطهاد والتعذيب التي تعرض لها النصارى في عهد نيرون سنة٦٤[٩٣]، وفي عهد تراجان ١٠٦م[٩٤]، ثم في عهد ديسيوس (٢٤٩-٢٥١م)[٩٥]، وفي عهد دقليانوس سنة٢٨٤م، حيث نال المسيحيون ما نالوا من ألوان التعذيب والحرق، وغير ذلك من فنون التعذيب. ومهما فيكن فلكل إنجيل من أناجيل الأبوكريفا

طابعه الخاص[٩٦]، والذي غالبا ما يخالف الأناجيل الأربعة، مما جعل الكنيسة تعدها أناجيل مزورة غير قانونية، وقضت عليها بالحرق[٩٧].

٦- تتفق الدراسات المسيحية المعاصرة مع القاضي عبد الجبار حول وجود إنجيل أقوال، حوى أقوال السيد المسيح عليه السلام ووصاياه، كان ينقل مشافهة، ثم ظهرت كتابات عرفت الأناجيل، تنقل ما وصلها، (ذكر كل واحد ما حفظه من الإنجيل الأصلي، وما رووه عنه، وما تحدثت به النصارى عن المسيح عليه السلام ، وكان فيهم البعض ممن يعرف أمورا كثيرة عن الإنجيل الحق)[٩٨]، ودليل الدراسات المعاصرة وجود التماثل بين الأناجيل الثلاثة متى، مرقس، ولوقا في المعنى، والتقارب في الأسلوب، والتوافق في الاستشهاد بالعديد من أقوال السيد المسيح عليه السلام ، كما يظهر من البيان[رقم١]، وهو الأمر الذي ليس له تفسير سوى من التفسيرات الممكنة التالية: احتمال اعتمادها على نفس المصادر، واحتمال نقل بعضها من بعض، واحتمال الجمع بين الاحتمالين الآنفين، وهو قول أكثر الباحثين في هذا المجال[٩٩].

Mk	Lk	Mt	المواد
Mk	(٥٠‰) Lkm	Mtm (٩٠%)	Mkm
البيان١	٥٠‰		Mt∩Lk∩Mk

كما يظهر من المقارنة بين الأناجيل الأربعة القانونية أن كلا من متّى ولوقا قد اعتمدا على سفر مرقس، بدليل التوافق في المواد المقتبسة من مرقس، والاختلاف فيما عدا ذلك[١٠٠]، ودليل توظيف كل منهما لمواد منه؛ فقد وظف لوقا حوالي النصف(٥٠%) منه، بينما وظف متّى من مواده حوالي تسعين بالمائة(٩٠%) بنفس الترتيب[١٠١]. وحينما يختلف متى ولوقا فيما بينهما، فإن أحدهما يقتفي ترتيب مرقس[١٠٢]. ثم ثلاثتها متى ومرقس ولوقا تتفق في مواد كثيرة تقارب الخمسين بالمائة(٥٠%)، مما يوحي أن مرقس هو الأول وهو المصدر[١٠٣]، طالما ليس في إنجيل

مرقس ما يميّزه عن متى ولوقا، فضلا عن أنه مختصر بالنسبة إليهما؛ لذلك فالأحرى أن يكون إنجيل مرقس هو الذي أثر في الإنجيلين الآخرين[١٠٤].

ومن جهة أخرى، فقد أثبتت المقارنة أن إنجيلي متى ولوقا متشابهان أيضا في الأجزاء الأخرى عدا ما سبق ذكره، سيما ما تعلق بأقوال وتعاليم المسيح عليه السلام[١٠٥]. وبما أن المؤرخين يذكرون أن كلاً منهما قد كتب إنجيله منفصلا عن الآخر، فقد استنتجوا أن الإنجيل الأصلي كان سفرا غير قصصي، حوى أقوال المسيح عليه السلام دون السير، يمكن تسميته باسم سفر الأقوال(*Gospel of Sayings*)؛ أي أقوال المسيح عليه السلام ، ورمزوا له بحرف Q(من الألمانية Quelle بمعنى الأول، أوالمصدر). وهذا الإنجيل كان مستند كل من متّى ولوقا في تدوين إنجيليهما[١٠٦]. ويتعزز هذا الفرض بما روي أنه كان يوجد عند نصارى القدس إنجيل خاص، مدون بالعبرية يدعى بسفر النصارى[١٠٧]، مما دعا إلى إعادة بناء إنجيل الأقوال مرة أخرى، استخراجا من الإنجيلين؛ لما لم توجد نسخة عينية منه. ومهما يكن، فهذا الإشكال جعل الباحثين يقيمون نظريات حول مصادر هذا الاتفاق، بين قائل بنظرية المصدرين، وقائل بنظرية أولية متى، قائل بنظرية المصدرين المصححة، وغيرها[١٠٨].

ولقد تطورت دراسات الكتاب المقدس بالعثور على مخطوطات قمران (*Qumran Scrolls*)[١٠٩]،ومخطوطات نجع حمادي (*Nag Hammadi Manuscripts*)[١١٠] سنة١٩٤٥م، وتقوى بهذه الأخيرة احتمال وجود إنجيل أصلي(*Q*)، لما عثر على إنجيل توماس (*Thomas Gospel*)، الذي دون في نفس الفترة التي دونت فيها الأناجيل القانونية. إنجيل مدون باللغة القبطية، حوى أقوالا للسيد المسيح عليه السلام ، ولم ترد فيه سيرته، كما هو معهود في الأناجيل القانونية والآبوكريفية اللاحقة، إذ ليس فيه إلا القليل من الحوار، وليس فيه أي إشارة إلى آلام المسيح عليه السلام ولاهوته. كما أنه يتفق في مضامينه مع إنجيل الأقوال(Q)، في حوالي أربعين بالمائة منها (٤٠%)[١١١]؛ مما يقوى فرضية وجود إنجيل أصل أول، قد يكون هو إنجيل المسيح عليه السلام.

٧- يتفق النقد المعاصر مع القاضي عبد الجبار على أن وجود إنجيل أول يسميه القاضي الإنجيل الحق، ويسميه النقد المعاصر بإنجيل الأقوال، ويرمزون له بحرف(Q)، و يفترضون أنه كان متداولا بين أوائل النصارى، حوالي ٥٠م عاما الأولى من القرن الأول[١١٢]، أي قبل ظهور القديس بولس بلاهوته الجديد، ويتفقون مع القاضي على أن مضامينه تختلف عن مضامين الأناجيل الأربعة، إذ يظهر من أقوال المادة المستخرجة من إنجيل الأقوال(Q) أن لاهوتها يختلف عما تقرر في مجامع المسيحيين لاحقا؛ فليس فيه تأليه ولاتثليث ولاتجسيد ولافداء ولاصلب، وإنما هو المسيح عليه السلام عبد الله ورسوله إلى قومه، يبذكرهم بالله، ويدعوهم إلى توحيده وتنزيهه و التمسك بالتوراة، والتوبة إليه[١١٣].

ومثل هذه الأبحاث كثيرة في كتب المسيحية الغربية ومواقعها، وتنهض دليلا على وجود إنجيل أصلي مفقود، صارت تعرف بالإنجيل الضائع(*The Lost Sayings Gospel Q*)[١١٤]، وانظر إلى التسمية(إنجيل الأقوال) تلفيه نفس الوصف وظفه القاضي عبد الجبار. نقل منه كتبة يونانيين لا يعرفهم أحد، متى عاشوا ومتى ماتوا وما هي أسمائهم وغير ذلك من مجاهيل لاداعي لذكرها هنا[١١٥]، وهذا ما يجعلنا نرى في دراسات القاضي عبد الجبار سبقا في البحث ومجاراة فائقة للأبحاث الحديثة، لم يكن ليحقق ذلك لو لم يهتد بقبس من القرآن العظيم، وسبحان الله العظيم.

ومهما يكن، فإن القاضي عبد الجبار يؤكد أن إنجيل الأقوال هو أثارة من أقوال المسيح الأولى، يسميها بإنجيل المسيح عليه السلام. بينما النقد المعاصر يخالف في ذلك ويرى أنه لا وجود له، وهو أمر مازلت أستغربه كثيرا، وأرى فيه تحيزا، لأنه قد ورد أكثر من عشرة مرات في الأناجيل القانونية أن السيد المسيح عليه السلام كان يبشر بالإنجيل[١١٦]، فماهو هذا؟ أليس هذا دليل على وجود شيء يسمى إنجيل في حياة السيد المسيح عليه السلام ، فقد مع مرور الزمن، مما يثبت أن هذه النصوص الإنجيلية تؤكد رأي القاضي عبد الجبار، وتبين حيف النقد المعاصر وتحيزه.

رابعا: أسانيد الأناجيل

تنسب الأناجيل الأربعة إلى متّى ومرقس ولوقا ويوحنا على التوالي، وتعد من أشهر الأناجيل التي كانت متداولة في العصر المسيحي الأول، والتي أبطلها مجمع نيقية عام ٣٢٥م، برعاية الإمبراطور البيزنطي قسطنطين الكبير، حيث تقرر اعتماد هذه الأربعة فقط والاعتراف بقانونيتها(*Canonical Gospels*)، وإحراق الباقية وعدها غير القانونية(*Apocryphal Gospels*)[١١٧].

وقد خص القاضي دراسة الأسانيد الواصلة بين المسيح عليه السلام وبين النصارى في وقته بكبير عناية وبحث في ضوء منهجه التوثيقي، ووظفها كمدخل نقدي لها بوصفها معرفة تاريخية، ولذلك تعالج في نظره كما تعالج الأخبار، والتي لا يمكن أن تكون إلا متواترة أو آحاد: متواترة النقل، يرويها جمع من العدول الثقات عن جمع مثلهم إلى المصدر، أو آحاد يرويه القليل من الرواة عن مثلهم. والمتواتر يفيد المعرفة بذاته، والآحاد لا يفيدها إلا إذا كان رواته ثقاة وعدول[١١٨]، كما أن المتواتر يفيد اليقين، بينما الآحاد لا يفيد إلا الظن فقط، ولذلك فهي في نظر القاضي عبد الجبار في لا يقبل فيها إلا المتواتر هي الأصول والعقائد خلافا للمتواتر، أما غيرها من الفقهيات، فيقبل فيها المتواتر والآحاد الصحيح[١١٩].

ولذلك، فقد درس القاضي عبد الجبار احتمال كون الأناجيل متواترة أو آحاد، وتبين له أن علم النصارى بها ظني، فقد قال الله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ، وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ، مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾[١٢٠]. فليس ثمة يقين ولا سكون نفس[١٢١]؛ أي أنه ليس لديهم علم بما يقولون، ولكنهم يظنون الظنونا، فقد صدق بعضهم بعضا عن حسن ظن؛ إذ(قد تجتمع الجماعة الكبيرة، فتصدق المخبر الواحد من طرق حسن الظن بخبره، فإن صدق فيما أخبر به كانوا صادقين، وإن لم يعلموا صدقه، وإن ظنوا أن اعتقادهم لذلك علم)[١٢٢]، ولا عبرة بادعائهم، وإنما العبرة بالبرهان، وهذا ما يثبت به القاضي عبد الجبار صدق الرسول عليه السلام في جزمه بعدم علم النصارى بمايقولون؛ لأن(من

تأمل علم بعقله أن الأمر كما قال عليه السلام ، لا كما قالوا، لأن تلك الجماعات لو كانت شاهدت ذلك وعلمته لكان من لقيهم و سمع منهم في مثل حالهم في العلم بذلك، فكان كل من النصارى و اليهود وكل من سمع ذلك منهم عالم بذلك، فكنا نكون في مثل حالهم في العلم بذلك، ألا ترى أنه لما أخبرناهم بقتل حمزة وجعفر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم شاركونا في العلم بذلك، وصارت حالهم في ذلك مثل حالنا، فلما رجعنا إلى أنفسنا، لم نجدنا عالمين مع مخالطتهم، وكثرة سماعنا منهم، علمنا أنهم ليسوا بذلك عالمين، وأن اعتقادهم لذلك ليس بعلم، فبهذا الدليل علمنا صحة دعواه عليه السلام وكذب دعواهم في أنهم بذلك عالمين)[١٢٣]. ويتبدى من هذا التحليل أن دعوى تواتر أسانيد الأناجيل هي باطلة في نظر القاضي عبد الجبار؛ لأنها قد تميزت بخصائص سندية، وهي:

١- أن عدم علمنا بوقوع ما يذكرون هو دليل على عدم تواتر صحة عقائدهم .

٢- أن عدم علم الأمم بما تذكره الأناجيل هو دليل على عدم صحتها .

٣- أن روايتها لم تتم تواترا.

ويربط القاضي عبد الجبار هنا بين عدم تواتر التعديل وعدم علمنا بذلك؛ كأن العلاقة بينهما علاقة سبب ومسبب، وليس ذلك بلازم، إذ قد توجد أخبار متواترة عند أمم لا تعلمها أمم أخرى، وأخبار واقع معين لا تنقل إلى واقع آخر، بدليل الحس والمشاهدة، وهذا لا يعني صحة تواتر الأناجيل؛ إذ بطلان الدليل لا يؤدي إلى بطلان المدلول. ولقد كان يكفيه التأكيد على انقطاع الأسانيد، وعدم انتشار رواياتها.

ومهما يكن، فقد أكد القاضي عبد الجبار على بطلان تواتر الأناجيل؛ لأنه(به تُعلم بطلان دعاوي النصارى في ادعائهم قيام المسيح عليه السلام من قبره، وأنه عليه السلام أقام معهم بعد قيامه من قبره أربعين يوما ثم صعد إلى السماء وهم يرونه)[١٢٤].

ولما تأكد القاضي عبد الجبار أن احتمال رواية الأناجيل بالتواتر باطلة، انبرى يحقق في احتمال كونها أخبار آحاد صحاح، بالنظر في الأسانيد ورواتها من ثلاث جهات متكاملة، كل واحدة تبنى على الأخرى؛ للوصول إلى الحكم على روايته وأهليته للرواية

وقبول شهادته؛ أولهما جهة العدالة، وثانيهما جهة الضبط؛ لأن الرواية أمر جلل ينبغي التحفظ فيه، ولا يقبل إلا المعروفين بالعدالة والضبط؛ أي (من اجتنب الكبائر والكذب والمستخفات من المعاصي والمباحات)[١٢٥]؛ والتأكد من أنه يتصف بالصفة التي تُلزم صاحبها المحافظة على أوامر الدين ونواهيه، وأعراف المجتمع وعاداته وتقاليده، وهذا ما إلا بمعرفة هوية الراوي، وصدقه وأمانته في القول والأداء، و(إن كان لها ظاهر أن يعتمد عليها، وإلا لزم اختبارها)[١٢٦]، بطريقة تزيد النفس اطمئنانا إلى أمانة المُخبر وصدقه[١٢٧]، وكل ما لا(يخرجه عن أن يكون أمارة)[١٢٨].

وثالث الجهات المعتبرة في دراسة الأسانيد عند القاضي عبد الجبار هي الاتصال؛ (لأن من حدث عن غيره بما لا يعلم أنه قد سمع منه، إما على جملة، أو تفصيل فهو مقدم على قبيح لا يحل منه ذلك، كما لا يحل منه لو علمه كذبا)[١٢٩]؛ ذلك أن السند رواة يروي بعضهم عن البعض بصيغ تحمل مختلفة، فيلزم التأكد من تحملهم المباشر، وعدم انقطاع أسانيدهم[١٣٠]. وبتطبيق القاضي عبد الجبار لهذه المقاييس على الأناجيل، تبين له أن الكتاب الأربعة مجهولون والباحثون(لايعلمون ولايدرون منهم ولا معهم في ذلك إلا الدعوى فقط)[١٣١]، ولا يمكن اعتمادهم؛ لأنهم غير معروفي الهوية، والراوي لا يعتد به ما لم تعرف هويته وروايته؛ لأن الرواية و(بمنزلة سائر ما يجب أن يحترز الإنسان فيه؛ لأن من حدث عن غيره بما لا يعلم أنه قد سمع منه، إما على جملة، أو تفصيل فهو مقدم على قبيح لا يحل منه ذلك، كما لا يحل منه لو علمه كذبا)[١٣٢]. ويخلص القاضي أن هؤلاء الرواة الأربعة لا يتوفرون على المقاييس الفنية التي تطلب في الراوي، والتي يلخصها البيان أدناه|رقم٢|. ولذلك فلا يجوز أن ندين بروايتهم للأناجيل، ولأنهم مجاهيل[١٣٣]. لقد تعامل القاضي عبد الجبار مع الأناجيل على أنها معرفة خبرية، متن و سند في الآن ذاته، وهذا ما يستوجب تتبع الاتصال والانقطاع، وتتبع المخالفات والشواهد والاعتبار وتوثيق رواة الخبر، حتى يمكن الحكم على الخبر. ولم يلبث أن ظهر له بالتطبيق أن الأناجيل منقطعة الأسانيد بين التلامذة الأربعة والمسيح عليه السلام ، لما تأكد أنه لا يعرف للتلامذة الأربعة تتلمذ على يد المسيح عليه السلام ، ولا عن الذين رأوه وأخذوا عنه، ولا يعرف لهم إسناد، مما يجعل روايتهم منقطعة،

ودليله، أن لوقا قال: (مخاطبا الذي عمل له إنجيله، وهو آخر ماكتب من الأربعة:(عرفت رغبتك في الخير والعلم والأدب فعلمت هذا الإنجيل لمعرفتي ولأني كنت قريبا إلى الذين خدموا الكلمة ورأوها)[١٣٤]، فيوظف هذا النص ليستنتج أمرين: أولهما: أنه رأى من رأى المسيح عليه السلام ، وثانيهما: أنه لم ير المسيح عليه السلام[١٣٥]، ومع ذلك فقد ذكر أن إنجيله أولى من إنجيل غيره، ومع ذلك، فقد صرح بأنه لم ير المسيح عليه السلام ، مما يدل على أن كتاب الأناجيل الآخرين لم يروا المسيح عليه السلام ، وهو البرهان في نظر القاضي عبد الجبار على هدم ثبوت سماعهم وبالتالي اتصال أسانيدهم.

ولما كان الرواة مجهولي الهوية، مجهولي الحال، أسانيدهم منقطعة، فلا جرم أن حكم عليها بالانقطاع و بالترك. ويمكننا تلخيص نتائجه دراسته لأسانيد الأناجيل في الجدول التالي:

	الرواة	التحمل	الاتصال	السند
متى	مجاهيل	مجهول	منقطع	متروك
مرقس	مجاهيل	مجهول	منقطع	
لوقا	مجاهيل	مجهول	منقطع	
يوحنا	مجاهيل	مجهول	منقطع	

البيان رقم٢

إن دراسة أسانيد الأناجيل معيار نقدي احتكم إليه القاضي عبد الجبار في تقييم سلوك الراوي وسيرته الأخلاقية الدينية والروائية، وتحديد مدى الاطمئنان لرواياته، آخذا بعين التقدير كلا من الدين، والأخلاق، والأعراف معا. وهذا ما يميزه عن النقد الغربي المعاصر للكتاب المقدس، الذي اعتمد في نقد الروايات على نقد سماه نقدا خارجيا[١٣٦]، وهو بذلك يرفض ما يعول علماء الكتاب المقدس المعاصرين عليه من روايات مجاهيل، ووجادات عثروا عليها[١٣٧]، ليصيّروا منها شاهدا نقديا، له اليد الطولى في الحكم على صحة الكتاب ونقده[١٣٨]، وأنى لهم ذلك؟

ويظهر من تتبع طريقة تحليل القاضي عبد الجبار أنه قد استلهم منهج علوم الحديث في تأسيس رؤيته النقدية للأناجيل الأربعة، وتحليل ما اعتمده النصارى كحجة لقبول الأناجيل وتصحيحها، وهذا ما يثبت أن لعلوم الحديث مجالات تطبيقية أخرى غير المشهورة، مازالت لم تكتشف لحد الآن.

وما توصل إليه القاضي عبد الجبار ليسا بعيدا عما قرره المحدثون من النقاد في هذا المجال، سيما بريس ماتزغر(*Bruce Metzger*)[١٣٩]، وباري سميث(*Barry D. Smith*)[١٤٠]. الذين يؤكدون أن كتاب الأناجيل الأربعة مجهولون[١٤١]. وكذا أعلاء ندوة السيد المسيح(*Jesus Seminar*)، والذين يزيد عددهم عن المائتين والثمانين[١٤٢]، وغيرهم ممن تبينوا أنه لا يمكن التأكد من صحة نسبة محتويات العهد الجديد إلى مؤلفيها، باستثناء رسائل القديس بولس. أما الأناجيل فهي في نظرهم كانت متداولة مجهولة المؤلف، وبقيت كذلك إلى حوالي العام ١٨٠م؛ يتناقلها الناس مع أسفار كثيرة أخرى، ولم يكن ذلك غريبا، فقد كانت جهالة المؤلف في ذلك العصر دليلا على الرفعة والموثوقية والمعرفة، فتكتب الأسفار والرسائل وتنسب إلى شخصيات موقرة كالأنبياء والرسل، دون أن يعد ذلك عشا في نظرهم أو تدليسا؛ ولذلك قالوا "الإنجيل المنسوب إلى لوقا" ولم يقولوا "إنجيل لوقا"، وقالوا "الإنجيل المنسوب إلى متى"، ولم يقولوا "إنجيل متى"، وهكذا دواليك مع باقي الأناجيل[١٤٣]، فليست النسبة سوى اسم اختير لتعيين الإنجيل الذي يشار إليه، وترويج له في السوق، دون اعتقاد أن مؤلفه هو ذلك الشخص بعينه[١٤٤].

كما كان شائعا بين مؤلفي الأناجيل اقتباس نصوص من الترجمة السبعينية اليونانية للعهد القديم، وإعادة كتابتها، وصياغتها وتعديل أجزاء منها. وتحديث النصوص اليهودية القديمة، وإدراجها ضمن نصوص الأسفار المسيحية، لتصير دليلا على صحة المعتقد، وبرهانا على تحقق نبوءة معينة ومطابقتها لأحداث عصرهم، فيبدو العهد الجديد تحقيقا لنبوءات العهد القديم[١٤٥]. ولذلك من العبث أن تقرأ الأسفار القصصية كتاريخ واقعي صحيح[١٤٦].

ومهما يكن، فقد حاولت هذه الأناجيل أن تنقل كلمة السيد المسيح عليه السلام . من ذاكرة من نقلوها إلى اليونانية المكتوبة مشافهة بعد ارتفاع السيد المسيح عليه السلام ، ولذلك فما نسي منها أو تغير وتبدل، وما حرف وأضيف إليها في عملية الترجمة، لن يعرف إلى الأبد، لما سمح نساخها لأنفسهم بأمور كثيرة ما كان ينبغي أن يفعلوها. فعنقوا ووفقوا وقربوا بين مختلف روايات الأناجيل، سيما في الأحداث المتعارضة، فكان الإنجيل الأصلي يتغير ويعدل المرة بعد الأخرى[١٤٧] ؛ وهذا ما أقره القديس أوريجون(*Origin*)(١٨٥-٢٤٥) في وقته، فقد ذكر أن مخطوطات الكتاب المقدس كانت تتعرض للتنقيح والتعديل والإضافة والحذف، لتناسب أهواء ومعتقدات مصححيها[١٤٨]؛ ولذلك فإن إطلاق وصف كلام الله على الأناجيل باعتباره وحيا، ليس إلا من قبيل الأماني بتعبير العلامة فانك(*Funk*)[١٤٩].

وماتوصل إليه هؤلاء النقاد المعاصرون لا يكاد يختلف عما قرره القاضي عبد الجبار من قبل؛ فالمسيح عليه السلام لم يكتب الأناجيل الأربعة، ولم يكتب غيرها، كما لم يكتبها حواريوه، وإنما هي جهد إنساني لأكثر، تبلور عبر مراحل زمانية متعاقبة، وعوامل سياسية لتفرض الأناجيل أربعة. كما أن النقد المعاصر يوافق القاضي عبد الجبار بخصوص وجود إنجيل أصلي، ولكن اختلف في تحديده، فقد سماه القاضي عبد الجبار بالإنجيل الحق، وسماه النقد الحديث بإنجيل(Q)، واختيار القاضي عبد الجبار أرجح، إذ من المعروف أن المسيح عليه السلام كان يعظ الناس، ويكرز في الناس بالبشرى، ويسميها إنجيلا[١٥٠]، كما سماه القرآن، فالأجدر أن تسميته بذلك؛ ويشهد لذلك اتفاق الأناجيل الأربعة، بل وغيرها في نسبة العديد من الخطب إلى المسيح عليه السلام ؛ مما يدل على وجود مصدر مشترك، قد يكون هو الإنجيل الأصل، بله إنجيل المسيح، عليه السلام الذي أخبر عنه رب العالمين.

رابعا: محتوى الأناجيل

استعرضنا في المباحث السابقة تحليلات ونقد عبد الجبار لرواة الأناجيل، أما الآن فنحاول الكشف عن نقده لمحتوى الأناجيل، فالنقد العلمي لا يكتمل إلا بنقد خارجي للرواة، ونقد داخلي لمحتويات و مضامين النصوص ، فتنتج عن ذلك معرفة شمولية بالرواية.

لقد شرح القاضي كيفية تكون المحتوى التاريخي للأناجيل، وبين أن النصارى بعد فقدهم الإنجيل الأصلي اجتمعوا و(تقرر رأيهم على أن ينشئوا إنجيلا، وقالوا إنما التوراة موالد الأنبياء و تواريخ أعمارهم فبنى الإنجيل على ذلك، و يذكر كل واحد منا ما حفظه من ألفاظ الإنجيل ومما تحدث به النصارى عن المسيح، فكتب قوم إنجيلا، ثم أتى من بعدهم قوم فكتبوا إنجيلا، فكتبوا عدة أناجيل)[١٥١]. وهذا ما يبين كيف حل الإنجيل الشفهي محل الإنجيل الأصل، بعد أن ضاع وصار أقوالا متناثرة، و لم يلبث أن جد الأتباع من بعد في جمعها وتدوينها من جديد، لتحل الأناجيل البديلة بدل الإنجيل الضائع، متخذة التوراة نموذجا يحتذي به في التأليف، فلما كانت التوراة تذكر أخبار الأنبياء، فقد جعلوا الإنجيل ذكرا لأخبار المسيح عليه السلام[١٥٢].

ولاتخفى محاولة القاضي للتوفيق بين المفاهيم القرآنية المثبتة لوجود إنجيل منزل، وبين نظرية البحث الميداني والمفترضة لوجود إنجيل أصلي، بما يكشف عن نسقه الابستيمولوجي ومنهجية تعامله مع قضية التفسير المنهجي التاريخي، كما لا تخفى محاولته في البحث عن سند معرفي وتطبيقي في الآن ذاته لنظرية تحريف الكتب المقدسة الواردة في القرآن الكريم، ليثبت وجود بعد بشري في كتب النصارى المقدسة.

ولقد بين القاضي عبد الجبار أن الأناجيل الحالية، قد تبلورت بفعل بشري عبر مراحل زمنية معينة، بفعل النقل، والتلخيص، والتأويل، وعنها تكونت النصوص القانونية الأربعة، ولذلك فيها(من المحال والباطل والسخف والكذب الظاهر والتناقض البين شيء كثير)[١٥٣]، وبناء على هذا النص فإن الأناجيل قد تميزت بخصائص، وهي: (١)الباطـــل(٢)السخف والمحال(٣)الكذب الظاهر (٤)التناقض البين، وسأحاول التمثيل على كل ذلك من ردود القاضي عبد الجبار، كمايلي:

١- **الباطل**: كما في نسبتهم المسيح عليه السلام ليوسف النجار، يقول: (والنصارى توافق المسلمين أن المسيح ولد من غير ذكر، ثم يقولون في أناجيلهم: إن يوسف النجار زوج مريم أم المسيح، ورجل مريم، وأبو المسيح، وإنه كان يدعى بذلك، ويعرف به غير متناكر بينهم، وأنه كان له إخوة وأخوات)[١٥٤]، فالقاضي يستنكر هنا جمع النصارى بين الاعتقاد أن المسيح عليه السلام قد ولد من غير ذكر، ونسبته ليوسف النجار، وادعائها أن له إخوة وأخواتا، ثم تراهم بعد ذلك يستنكرون اتهام اليهود مريم بالفاحشة، وسبهم المسيح عليه السلام بابن الفاحشة. يقول القاضي عبد الجبار: (وفي أناجيلهم وأخبارهم أنه لما طلب جاءته أمه مريم، ومعها أولادها يعقوب وشمعون ويهوذا، فوقفوا حذاءه، فقال لها وهو على الخشبة: خذي أولادك وانصرفي، فما الذي بعد هذا البيان أن مريم ولدت بعد المسيح من يوسف النجار هؤلاء الجماعة، وكانوا إخوة المسيح من أمه، فأي فضيحة تكون أبشع من هذا؟؟)[١٥٥]، فذلك من الباطل الذي لا يقال على الأنبياء.

٢- **السخف والمحال**: يقول في ذلك:(وقالوا: وقد وصفوا صنيع اليهود بالمسيح:إنهم لطموا الإله، وضربوه على رأسه[١٥٦]، وعجب لإله يضرب على رأسه، وتعالوا فانظروا إلى الإله يلطم ويضرب على رأسه)[١٥٧]. فالنصارى تصف الرب عزوجل بما فيه سخرية، ولا تعطي الربوبية حقها من التمجيد والتنزيه، ولاتفرق بين الربوبية والإنسانية، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.

٣- **الكذب الظاهر**: ويظهر ذلك من خلال الأمثلة التالية:

١- ما يروى أن المسيح قاله في صلاته:(ياأبانا الذي في السماء، تقدس اسمك)[١٥٨].

٢- وقد ورد في الإنجيل أنه قال:(ابن البشر هو رب السبت)[١٥٩].

٣- كما يروى عنه عليه السلام أنه قال:(أنا بأبي، وأبي بي، ولا يعرف أحد الآب إلا الابن، والإبن لا يعرفه إلا الآب، وإنك إله بي، وأنا بك)[١٦٠].

ويرد القاضي عبد الجبار على ثلاثها:(ليس المسيح أول من كذب عليه)[١٦١]، وبالتالي يرفض كل استدلال إنجيلي على التثليث والأقانيم.

٤- **التناقض البين:** يقول في ذلك:(ومن عجيب أمر النصارى، أن أصحاب الأناجيل الأربعة قد قصدوا إلى ذكر نسب يوسف النجار خاصة، وليس في ذلك نسب للمسيح، إذ كان مولودا من غير ذكر، وإنما يتصل نسبه إلى سليمان بن داوود عليهما السلام من قبل أمه لا من قبل أحد من الرجال، وهذا تخليط بين، وجهل ظاهر، ولذلك وجد اليهود السبيل إلى الطعن على المسيح)[١٦٢]، ويبدو أن هذه الملاحظة هي استمرار نقدي لما ورد في قوله عزوجل: ﴿أفلا يتدبَّرُونَ القُرْآن وَلوْكَانَ مِنْ عِنْد غَيْر اللهِ لَوَجَدُوا فيه اخْتلافًا كثيرًا﴾[١٦٣]؛ إذ وجود الاختلاف دليل قاطع على أنه ليس من عند الله عزوجل، وبرهان على أن يد التحريف قد عبثت به. ولم يهتم القاضي عبد الجبار هنا بإيراد الأمثلة الكثيرة التي تثبيت الاختلاف رغم كثرتها، ويبدو أن سبب ذلك عدم مناسبة المقام؛ طالما أنه يصبو إلى الإبانة عن مخالفة النصارى للمسيح عليه السلام في الأصول والفروع[١٦٤].

والخلاصة أن القاضي عبد الجبار قد رفض الاحتجاج بالأناجيل أصلا، إذ أن أسانيدها لم تبلغ درجة التوثيق، ومضامينها يستحيل عقلا أن تكون من الله، لأن التناقض من صفات الفكر البشري، ولا يمكن بأي حال أن يقع في الوحي الإلهي، لأنه يوحي بالجهل والعجز والكذب وهي صفات يتنزه عنها الرب عزوجل .وهي نتيجة أقرها النقد العلمي المعاصر، ألم تسمع أنه قد صدر سنة ١٩٩٣م في أمريكا طبعة جديدة لأسفار العهد الجديد الأربعة المعتمدة مضافا إليها سفر توما الذي اكتشف في نجع حمادي بمصر عام ١٩٤٥م، وأطلقوا على خمستها اسم طبعة العلماء (*Scholars Version*)، ويرمز لها بالرمز(*SV*). ولقد اشترك في تحقيقها أكثر من مائتين من كبار العلماء ودكاترة اللاهوت من أساتذة الجامعات بأمريكا، وأطلقوا على تجمعهم اسم ندوة عيسى(*The Jesus Seminar*)، و قرر محققو هذه الطبعة أن ٨٢ بالمائة من الكلام المنسوب إلى عيسى في الأسفار غير صحيح[١٦٥].

خامسا: نتائج الدراسة

يمكن تلخيص نتائج البحث فيمايلي:

١- تبين أن القاضي عبد الجبار قد استلهم النص القرآني المبجل، فصيره موجهات بحث، ولذلك تراه يركز في المقام الأول على الموضوعات التي بسطها الذكر الحكيم حول الأديان الأديان، أو الموضوعات التي تنازعه فيها الأديان الأخرى، كالتوحيد، والتنزيه، والتحريف، وغيرها.

٢- تأكد لنا من كل ما سبق أن منهج المتكلمين سليم من ناحية المنهجية، أمين من ناحية الموضوعية باعتماده القيم المعرفية، أصيل باستلهام الآيات القرآنية، نقدي بسلوكه الطرق النقدية، استطاع أن يجمع بين قيمه الإيمانية المعيارية ومفاهيمه الإسلامية والدراسة النقدية في بناء منهجي واحد قويم، يقوم القرآن الكريم بدور كبير في توجيه شراع نقده، وتحفيزه على دراسة مواضيع معينة كالتحريف والشرك والتوحيد، وتوجيه نظره إلى أسئلة جديرة بالإثارة وقضايا قمينة بالمساءلة، ولم يلبث أن قام القاضي عبد الجبار بالتحقق منها، وهذا ما يثبت خطل من يرى أن القرآن كان عائقا لهم، ويكشف أنه لم يخبر نصوصهم ولم يعرف حقيقتهم. ولذلك نوصي بضرورة مراجعة نصوص القرآن وإشاراته وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما له صلة بالأديان، واتخاذها كنماذج بحث، وكفروض دراسة، ولن يتوانى البرهان عن اللحاق بعد أن سبق العلم الإلهي بالبيان.

٣- وظف القاضي عبد الجبار مفاهيم الوحي كفرضيات بحث، فتراه يحلل ما ذكره القرآن حول التحريف مثلا، ليجعل منه نموذج نقد، يبحث له عن كل المناهج الطرق النقدية التي تؤكده أو تدحضه، وقد يعجب الواحد منا كيف يمتحن كتاب رب العالمين؟ أقول إن من تيقن قلبه أن القرآن كتاب رب العالمين، فلن يخاف من الامتحان، سيما والقرآن الكريم قد تحدى بالنقض، وهذا ما يجعل لدرس علم الأديان علاقة وطيدة

بدرس القرآن وإعجازه، لتصير مقارنة الأديان من مناهج دراسة الإعجاز. وبهذه الطريقة استطاع القاضي عبد الجبار الجمع بين مقررات الإيمان ومتطلبات البحث العلمي.

٤- تأكد لدينا أن القاضي عبد الجبار قد طور نظرية كاملة حول منهج نقد الكتب المقدسة، ، للتحقق من توثيق الكتاب المقدس، ولامتحان النماذج المستلهمة من النص القرآني ميدانيا، وقد بينت المقارنة أنها مختلبة من علوم الحديث، فالمصطلحات النقدية واحدة، والرؤى النقدية متماثلة، وهذا ما يكشف عن بعد تطبيقي لأئمتنا المحدثين، وأفضالهم على مناهج العلوم، لم يهتم بعد بالكشف عنها.

٥- تبين أن القاضي عبد الجبار قد التزم بقواعد منهجه في نقد الكتب المقدسة، فدرس الأناجيل وفقها، والتزم بما ترسخ عنده من قواعد نقدية، وهذا ما يثبت موضوعيته، وبعده عن التحيز، وتجنبه إسقاط المفاهيم، ما يبكت واردنبورغ(*Jacques Waardengurg*) وغي مونو(*Guy Monnot*) ونقدهما لجهود المتكلمين في دراسة الأديان عموما والمسيحية خصوصا، ويثبت خطلهما كما أشرنا في المقدمة. ولا يهمنا هنا صحة القواعد، بقدر ما يهمنا التزامه بما اشترط على نفسه، وتلك سنة المناهج وكتابة البحوث، ولا يعني هذا أننا نشك في ما اقترحه من قواعد، فقد بلغ من الكمال مبلغا.

٦- اتضح أن هناك نظريات كثيرة، يظن باحثون معاصرون أنها سبق للفكر الغربي المعاصر، هي في حقيقتها اكتشاف للمتكلمين من قبل، كنظرية إنجيل الأقوال(*Gospel of Savings*)، ونظرية الأناجيل المتشابهة(*Synoptic Gospels*)، ونظرية جهالة أصل الأناجيل الأربعة، ونظرية التطور المتعاقب للأناجيل الأربعة، فلكل أصول في القاضي عبد الجبار، تؤكد سبقه العلمي وعوره النقدي.

٧- مازالت جهود علماء الكلام تحتاج لمزيد من الدراسة والتحليل لمنطلقاتها وأبنيتها المنهجية وطرقها النقدية، وقد تبين لي وجود العديد من المناهج في دراسة المسيحية والأديان، مازالت تحتاج تتبعا وتحليلا. ولم لا تطويرا في ضوء العلوم المعاصرة، إذا رمنا تأصيلا علميا لدراسة الأديان من منظور إسلامي؟ ومثل ذلك فليعمل العاملون.

٨- إن التوافق بين النقد الكلامي والنقد العلمي المعاصر لدليل على موضوعية المتكلمين ونقديتهم يقوم في وجه دعوى المستشرقين عدم موضوعية المتكلمين، وإلا فكيف يصلوا إلى النتائج نفسها التي يقول بها النقد المسيحي المعاصر؟! إننا لوفرقنا بينهما في الحكم، لكنا متحكمين وليس هذا من العلم في شيء.

٩- يقول القاضي عبد الجبار: إن الرسول صلى الله عليه وسلم وجد أمما(ممن كانوا قبله يدعون التحقيق بهذا الرجل، وهم على منهاجه وطرائقه، فلو كان متقولا-في ادعائه تحريف الأناجيل- لتهيب الإقدام على ذلك، وكان لا يأمن أن يكون القوم الذين سبقوه في الزمان، وتحققا بهذا الرجل قد صدقوا عليه، وأنهم أتباعه، فلا يأمن أن يظهر كذبه، بينما وقد ادعى الصدق والنبوة والرسالة على أهل الأرض كلها)[١٦٦]. والله، إن ما ذكره القاضي عبد الجبار حول إعجاز النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم والقرآن في مسائل المسيحيات لجدير بالتأمل!! كيف يمكن أن تكون نتائج الدراسات النقدية المعاصرة، وما أوتيت من قوة علمية، ومهارات مختلفة، ولغات متعددة، متفقة مع أقوال مع رجل أمي وجد قبل عشرات القرون؟؟؟ انظر بعينيك في أعمال ندوة السيد المسيح (*Jesus Seminar*)، لترى الحقيقة ماثلة، ٢٨٠ عالما من حيرة علماء هذه الدنيا في مجال المسيحيات من مختلف التخصصات[١٦٧]، وظفوا أحدث ما توصلت إليه البرديات والكشوف الأثرية، وأحدث الترجمات الجديدة، واستلهموا أدق ما جادت به العلوم والمناهج، فكانت نتيجتهم من نتيجة القرآن، الذي أنزل على رجل أمي، لم يؤت ما أوتي هؤلاء، لايعرف لغات، وليس لديه مترجمين، ولا مخطوطات، ولم تكتشف بعدُ الأثريات التي هزت درس الكتاب المقدس، ألا يحتاج هذا وقفة تأمل؟ كيف توصل إلى نفس النتائج؟ أأمي في قرية نائية قبل عشرات القرون يصل إلى النتائج نفسها التي توصل أكبر علماء اللاهوت المسيحي في هذا العصر؟ إن في ذلك لعبرة لمن أراد أن يدكر. والله الموفق.

الهوامش

[١] راجع قائمة الكتب الصائعة التي اهتمت بالرد على النصارى في: عبد المجيد النجار، **الفكر الإسلامي في الرد على النصارى** (الجزائر - تونس: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦م). حيث خصص الباب الثاني للتعريف بالردود الإسلامية على النصرانية. والكتاب مهم جدًا لما فيه من عمل غير مؤسس بالنوات الإسلامي.

[٢] من أهم الأعمال التي تعنت للقدح في جهود المتكلمين في دراسة الأديان مايلي:

See: Guy Monnot, *Islam et Religions* (Paris:Maison noeuve,١٩٨٦),p٢٤٣, and Waardengurg Jacques (editor), *Muslim Perception of other Religions : A Historical Survey* (New York : Oxford University Press, ١٩٩٩).

سيما الكتاب الثاني. فقد تحصص في تشييد ما ذكرنا من قم وانتكيك في مواقف دراسات المفكرين المسلمين. والقدح في عمقيتها، ومع ذلك لم ينتهم أحد من الباحثين بسبع حقله وطروحاته.

[٣] راجع بخصوص القاضي عبد الجبار، ترجمته وجهوده: عبد الحكيم فرحات، **منهج القاضي عبد الجبار في دراسة الأديان** (قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر، ٢٠٠٣)، وعبد الكريم عثمان، **قاضي القضاةعبد الجبار المعتزلي** (بيروت: الدارالعربية للطباعة والنشر، ١٩٦٧م)، وعبد الستار الراوي، **العقل والحرية - دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي**، ط١ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م).

[٤] القاضي عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، تح. عبد الكريم عثمان (بيروت: دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٦م)، ج١، ص ١٩٨.

[٥] المصدر السابق.

[٦] المصدر السابق.

[٧] المصدر السابق.

[٨] المصدر السابق، ص ٩٢.

[٩] المصدر السابق، ص ١٩٨.

[١٠] المصدر السابق، ص ٩٠-١٢٠.

[١١] القاضي عبد الجبار، **المغني**، تحقيق بإشراف طه حسين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة، ١٩٦٦م)، ج١٥، ص ٣٤١.

[١٢] المصدر السابق.

[١٣] المصدر السابق.

[١٤] المصدر السابق، ج١٥، ص ٣٤١.

[١٥] المصدر السابق.

[١٦] المصدر السابق.

[١٧] أبو الحسين المعتزلي، **المعتمد في أصول الفقه** (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون)، ج٢، ص ١٣٤.

[١٨] المصدر السابق.

[١٩] المصدر السابق.

[٢٠] القاضي عبد الجبار، **المغني**، ج١٥، ص ٣٤٠.

[٢١] المصدر السابق، ج١١، ص ٣٨٥.

[٢٢] المصدر السابق.

[٢٣] القاضي عبد الجبار، **فضل الاعتزال**، تحقيق فؤاد سيد، ط٢، (تونس: الشركة التونسية للكتاب-تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٩٢م)، ص ١٩٤.
[٢٤] أبو الحسين المعتزلي، **المعتمد في أصول الفقه**، ج٢، ص ١٣٦.
[٢٥] القاضي عبد الجبار، **فضل الاعتزال**، ص ١٩٥.
[٢٦] أبو الحسين المعتزلي، **المعتمد في أصول الفقه**، ج٢، ص ١٣٦.
[٢٧] القاضي عبد الجبار، **فضل الاعتزال**، ص ١٥١.
[٢٨] عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص ١٥٤.
[٢٩] **القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص١٥٥، و أيضا: **فضل الاعتزال**، ص ١٩٤.
[٣٠] **القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال**، ص ١٩٤، بتصرف بسيط اقتضاها السياق.
[٣١] **القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال**، ص ١٩٤، بتصرف بسيط اقتضاها السياق.
[٣٢] المصدر السابق.
[٣٣] **البصري، المعتمد في أصول الفقه**، ج٢، ص ٧٨.
[٣٤] القاضي عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص ٢٢٠.
[٣٥] راجع العنصر السابق.
[٣٦] **البصري، المعتمد في أصول الفقه**، ج٢، ص ٨٠.
[٣٧] عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص ١٥٤.
[٣٨] المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٤-١٥٥.
[٣٩] المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٣.
[٤٠] المصدر السابق.
[٤١] المصدر السابق.
[٤٢] المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٤.
[٤٣] **مرقس**١: ١٥-١٤.
[٤٤] **ورد هذا الإنجيل في الأصول اليونانية اثني عشر مرة، ومواقعها كالآتي:** مرقص(١: ١٥) ورومية (١: ٩ ،١٠: ١٦) و١كو (٩: ١٢، ١٨) و٢ كو(٨: ١٨ ؛ ١٠: ١٤) وفيلبي(٤: ٣) و١ تسالوكي(٣: ٢) و٢ تسالوكي (١: ٨)، و٢ تيماوس(١: ٨) و١بطرس (٤: ١٧) .
[٤٥] المصدر السابق.
[٤٦] Metzger M. Bruce, *Early Versions of the New Testament* (Oxford: Clarendon Press, ١٩٧٧), pp ٢٥٧- ٢٥٨
[٤٧] **تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص ١٥٤، عبد الجبار،
[٤٨] راجع بخصوص الأناجيل المتوافقة:
Mouton-Villars/GautierLouis Frey, *Analyse ordinale des evangiles Synoptiques* (Paris: EPHE, ١٩٧٢).
Bultman Rudolph, *History of the synoptic Tradiction* (Massachustts. Henrickson Publishers, inc, ١٩٦٣).
Goodacre Mark, *The Synoptic Problem, a way through the Maze* (New York - London: Shieffield Academic Press, ٢٠٠١); Piper A. Roland (editor), *The Gospel Behind the Gospels, Current studies on Q* (Leiden: E.J. Brill, ١٩٩٥).
[٤٩] www.mindspring.com/~scarlson/synopt (٣٠ ،١ ٢٠٠٨).

٥٠ المصدر السابق، ١٩٨، و **الشرقي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى**، ص ٤٢٧-٤٢٨.
٥١ عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ١١١.
٥٢ المصدر السابق، ج١، ص ٩٤.
٥٣ المصدر السابق، ج١، ص ١٥٢.
٥٤ المصدر السابق، ص ١٥٢ ١٥٣.
٥٥ المصدر السابق، ص ١٥٤.
٥٦ المصدر السابق، ص ١٥٣.
٥٧ المصدر السابق.
٥٨ المصدر السابق، ص ١٥٢.
٥٩ المصدر السابق.
٦٠ المصدر السابق.
٦١ المصدر السابق، ص ١٥٢-١٥٣.
٦٢ المصدر السابق، ص ١٥٣.
٦٣ المصدر السابق.
٦٤ المصدر السابق.
٦٥ المصدر السابق.
٦٦ المصدر السابق.
٦٧ المصدر السابق.
٦٨ المصدر السابق.
٦٩ المصدر السابق، ص ١٥٥.
٧٠ المصدر السابق.
٧١ جي بيير، **نشأة المسيحية وتطورها** (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م)، ص ٢٦ ٢٧
٧٢ متى، ٤: ٢٢-٢٥.
٧٣ ورد هذا الإسم في الأصول اليونانية اثني عشر مرة، ومواقعها كالآتي: مرقص(١: ١٥) ولوقا (١: ٩ ١٠: ١٦) و١كو (٩: ١٢، ١٨) و٢ كو(٨: ١٨ ؛ ١٠: ١٤) وفيلبي(٤: ٣) و١ تسالوكي(٣: ٢) و٢ تسالوكي (١: ٨)، و٣ تيماوس(١: ٨) و١بطرس (٤: ١٧).
٧٤ القاضي عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص ١٥٢.
٧٥ المصدر السابق.
٧٦ المصدر السابق، ص ١٥٢-١٥٤.

[٧٧] Bouamama, *La Littérature Polemique Musulmane contre le Christianisme*, pp.٢٢٦-٢٢٩.
[٧٨] Leon Dufour, "les Evaugiles", in *Encyclopeoeidia Universalis* (Paris:E.U.١٩٨٨), pp. ٨١٨ Piper, *The Gospel Behind the Gospels, Current studies on Q*, ٩٧-١١٧
[٧٩] Dufour, *les Evaugiles*, p. ٨١٩.
[٨٠] Ibid.
[٨١] Ibid,p. ٨١٨.
[٨٢] Ibid, p.٨١٩.
[٨٣] Goodacre, *The synoptic Problem, a way through the Maze*, pp. ١٣-٣٣
٨٤ جي بيير، **نشأة المسيحية وتطورها**، ص ٢٦ ـ ٢٧

٨٥ المصدر السابق، ٢٧
٨٦ المصدر السابق.
٨٧ المصدر السابق.
٨٨ Piper, *The Gospel Behind the Gospels. Current studies on Q*, pp. ٩٧-١١٧
٨٩ Dufour, *les Evangiles*, p. ٨١٩.
٩٠ القاضي عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص ١٥٣.
٩١ المصدر السابق.
٩٢ Funk robert, *The Five gospels the Search for the authentic Words of Jesus* (New York Macmillan Publishing company,١٩٩٧), p. ١٦.
٩٣ يعقوب رفلة، **تاريخ الامة القبطية**،(مصر: درا الكتب، دت)،ج١، ص ١٠٤-١٠٧.
٩٤ المصدر السابق.
٩٥ المصدر السابق.
٩٦ Dufour, *les evangiles*, ٨١٩.
٩٧ Ibid.
٩٨ المصدر السابق،ص١٥٣.
٩٩ Howard Clark Kee and others, *The Cambridge Companion to the Bible* (Cambridge: Cambridge University Press, ١٩٩٩), pp. ٤٤٨-٤٤٩.
١٠٠ Funk, The Five gospels the Search for the authentic Words of Jesus, p. ١٦.
١٠١ Ibid.
١٠٢ Ibid.
١٠٣ Ibid, p. ١١.
١٠٤ Ibid.
١٠٥ Ibid.
١٠٦ Ibid.
١٠٧ Robert Eissenman, *James The brother of Jesus* (US: Penguin Classics, ١٩٨٩) , p. ٢٤٩.
١٠٨ Funk, *The Five Gospels*, p. ١٠.
١٠٩ http://www.ibiblio.org/expo/deadsea.scrolls.exhibit/Library/library.html(٠١/٠٢/٢٠٠٨).
١١٠ http://www.webcom.com/gnosis/naghamm/nhl.html(٠١/٠٢/٢٠٠٨)
تحدث عن كل المخطوطة باللغة الإنجليزية، ودراسات حولها.
١١١ Funk Robert, *Honest To Jesus*, The Jesus Seminar (USA: Haper San Frnsisco, ١٩٩٦), ٧١.
١١٢ Ibid, ١٣٥.
١١٣ Ibid, ٢٣٨.
١١٤ http://www.earlychristianwritings.com/q.html(٠١/٠٢/٢٠٠٨)
تحدث عن جديد الأبحاث حول الإنجيل الأصلي، وتحليل أبعاده العقدية والدينية.
١١٥ راجع جديد الأبحاث حو الاناجيل المتوافقة في الموقع الأكاديمي:

http://www.mindspring.com/~scarlson/synopt/ (٣١/٠١/٢٠٠٨)

١١٦ ورد هذا الإنجيل فى الأصول اليونانية اثنى عشر مرة، ومواقعها كالآتى: مرقص(١: ١٥) ورومية (١: ٩ ؛١٠: ١٦) و١كو (٩: ١٢، ١٨) و٢ كو(٨: ١٨ ؛ ١٠: ١٤) وفيلبى(٤: ٣) و١ تسالوكى(٣: ٢) و٢ تسالوكى (١: ٨)، و٢ تيماوس(١: ٨) و١بطرس (٤: ١٧) .

١١٧

١١٨ عبد الجبار، **المغني**، ج٥، ص ١١١.

١١٩ المصدر السابق.

١٢٠ **النساء**، آية١٥٧.

١٢١ عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**،ج١، ص ١٢٣.

١٢٢ المصدر السابق، ص ١٢٣.

١٢٣ المصدر السابق، ص ١٢٤.

١٢٤ المصدر السابق، ص ١٢٥.

١٢٥ المصدر السابق.

١٢٦ البصري، **المعتمد في أصول الفقه**،ج٢، ص ١٣٦.

١٢٧ عبد الجبار، **المغني**، ج١١، ص ٣٨٥.

١٢٨ المصدر السابق،ج١٥، ص ٣٤٠.

١٢٩ المصدر السابق.

١٣٠ لم يفصل القاضي عبد الجبار أحكام هذه الصيغ تفصيلا، وإن كان السيد البصري في كتابه المعتمد في أصول الفقه، قد أتى على بعض تصوراته. وذلك نحن عنه(البصري، **المعتمد**، ج٢، ص١٤٤، وما بعدها)

١٣١ عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص ١٥٥ .

١٣٢ عبد الجبار، **فضل الاعتزال**، ص ١٩٤

١٣٣ المصدر السابق،ج١، ص ١٥٥.

١٣٤ **لوقا**،١ :١.

١٣٥ عبدالجبار،**تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص ١٥٥.

١٣٦ مواق، **منهج النقد التاريخي عند المسلمين والمنهج الأوربي**، ص ١٥١.

١٣٧Chetemier, P. J., *L'inspiration de l'Ecriture* (Montréal: Fides, ١٩٨٥), GISEL, P, *Esprit et Ecriture* in: (Hokhma, n° ٣٧ ,١٩٨٨), pp. ٢٥-٤٢, GOUNELLE, A. et VOUGA, F. "*Thèses sur l'Ecriture*" in Etudes théologiques et religieuses, n° ٥٩،١٩٨٤), ٥٢٣.

١٣٨GOGUEL, M. "*Autorité de Christ et autorité de l'Ecriture*" in Revue d'histoire et de philosophie religieuse , n° ١٨ (١٩٣٨), pp. ١٠١-١٢٥, GOUNELLE et VOUGA, *Thèses sur l'Ecriture*, p. ٥٢٣.

١٣٩ Metzger, *Early versions of the New Testament* (Oxford: Clarendon Press, ١٩٧٧).

١٤٠ Barry D. Smith, *The New Testament and its Context* (٢٠٠٣) (Canada: online book, (http: www.abu.nb.ca Courses N1Intro Matt.htm(٣ ؛ ٢ ٢٠٠٨).

١٤١ - Smith said about Matthew;

"What do you conclude about the authorship of the Gospel of Matthew? *The authorship of the Gospel of Matthew is something of a puzzle*. It is unlikely that the canonical Matthew represents a straightforward translation of an original Aramaic or Hebrew version composed by the apostle Matthew, since the author of the Gospel of Matthew probably used the Gospel of Mark as a source. Nevertheless, it is probably safe to conclude that the apostle Matthew wrote something in Aramaic or Hebrew that has some connection to the canonical Gospel of Matthew. *But what exactly that text was and its connection to the canonical Matthew is difficult to determine*" .(Ibid.
(http: www.abu.nb.ca Courses NTIntro Matt.htm)
- Smith said about Mark:
"The Gospel of Mark is *anonymous*: there is no internal, direct evidence for its authorship. Only sometime during the second century was the title "According to Mark" or "The Gospel According to Mark" affixed to the work, in order to distinguish it from the other gospels. There is, however, internal, indirect evidence to consider. This evidence consists of certain characteristics of the gospel from which one can infer something about the identity of its author".
Ibid.(http://www.abu.nb.ca/Courses/NTIntro/Mark.htm),(٣/٠٢/٢٠٠٨))
- Smith said about Luke:
"Who wrote the Gospel of Luke? Like the other synoptic gospels, *the Gospel of Luke is anonymous*. It should be noted, however, that the Gospel of Luke is the first half of a two-volume work, the other half being the Book of Acts (see Acts ١:١). Since the same author wrote both the Gospel of Luke and the Book of Acts, the latter may be used in helping us to answer some of the six questions relating to the former". Ibid. (http: www.abu.nb.ca Courses NTIntro Luke.htm, (٣/٠٢/٢٠٠٨)).
- Smith said about John:
"Who wrote the Gospel of John? Of all the gospels, the Gospel of John is the most disputed concerning authorship. The data to assess are greater in quantity than the data relevant to the authorship of the synoptic gospels". Ibid. (http: www.abu.nb.ca Courses NTIntro John.htm, (٣/٠٢/٢٠٠٨).
١٤٢

١٤٣ Funk, *The Five gospels*, p. ٢٢.
١٤٤ Ibid, ٢٢.
١٤٥ Ibid.
١٤٦ Ibid.
١٤٧ Dufour, *les Evangiles*, p. ٨٢١.

Heuschen.J. *la formation des Evangiles* (Paris: Descelee de Brouwer,١٩٥٧). pp. ١١،٢٣.
Duplacy.J, *Ou on est la critique textuelle du nouveau Testament* (Paris:Gabalda,١٩٥٩).

١٤٨ Ibdi; Funk, *Honest To Jesus*, ١٠٠; Metzger, *Early versions of the New Testament*, pp. ٢٥٧-٢٦٨

١٤٩ Funk, *Honest To Jesus*, p. ١٠٠.

١٥٠ ورد هذا الإنجيل في الأصول اليونانية اثني عشر مرة، ومواقعها كالآتي: مرقص(١: ١٥) وروميه (١: ٩ ؛ ١٠: ١) و١كو (٩: ١٢؛ ١٨) و٢ كو(٨: ١٨ ؛ ١٠: ١٤) وفيلبي(٤: ٣) و١ تسالوكي(٣: ٢) و٢ تسالوكي (١: ٨)، و٢ تيماوس(١: ٨) و١بطرس (٤: ١٧) .

١٥١ عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص ١٥٣.

١٥٢ المصدر السابق، ج١، ص ١٥٥ .

١٥٣ المصدر السابق، ص ١١٩-١٢٠.

المصدر السابق، ص ١٥٤

١٥٥ المصدر السابق.

١٥٦ راجع: لوقا[٢٢: ٦٣-٧٠] في قوله:(أَمَّا الرِّجَالُ الَّذِينَ كَانُوا يَحْرُسُونَ يَسُوعَ، فَقَدْ أَخَذُوا يَسْخَرُونَ مِنْهُ وَيَضْرِبُونَهُ، وَيُغَطُّونَ وَجْهَهُ وَيَسْأَلُونَهُ: «تَنَبَّأْ! مَنِ الَّذِي ضَرَبَكَ؟» وَوَجَّهُوا إِلَيْهِ شَتَائِمَ أُخْرَى كَثِيرَةً. وَلَمَّا طَلَعَ النَّهَارُ، اجْتَمَعَ مَجْلِسُ شُيُوخِ الشَّعْبِ الْمُؤَلَّفُ مِنْ رُؤَسَاءِ الْكَهَنَةِ وَالْكَتَبَةِ، وَسِيقُوا أَمَامَ مَجْلِسِهِمْ. وَقَالُوا: «إِنْ كُنْتَ أَنْتَ الْمَسِيحَ، فَقُلْ لَنَا!» فَقَالَ لَهُمْ: «إِنْ قُلْتُ لَكُمْ، لاَ تُصَدِّقُونَ، وَإِنْ سَأَلْتُكُمْ، لاَ تُجِيبُونَنِي. إِلاَّ أَنَّ ابْنَ الإِنْسَانِ مِنَ الآنَ سَيَكُونُ جَالِساً عَنْ يَمِينِ قُدْرَةِ اللهِ!» فَقَالُوا كُلُّهُمْ: «أَأَنْتَ إِذَنِ ابْنُ اللهِ؟» قَالَ لَهُمْ: «أَنْتُمْ قُلْتُمْ، إِنِّي أَنَا هُوَ!» فَقَالُوا: «أَيَّةُ حَاجَةٍ بَنَا بَعْدُ إِلَى شَهُودٍ؟ فَهَا نَحْنُ قَدْ سَمِعْنَا (شَهَادَةً) مِنْ فَمِهِ!»)

ولوقا: [٢٣: ١-١٢] في قوله: (فَقَامَتْ جَمَاعَتُهُمْ كُلُّهَا، وَسَاقُوا يَسُوعَ إِلَى بِيلاَطُسَ. وَبَدَأُوا يَتَّهِمُونَهُ قَائِلِينَ: «تَبَيَّنَّا لَنَا أَنَّ هَذَا يُضِلُّ أُمَّتَنَا، وَيَمْنَعُ أَنْ نُدْفَعَ الْجِزْيَةُ لِقَيْصَرَ وَيَدَّعِي أَنَّهُ الْمَسِيحُ الْمَلِكُ!» فَسَأَلَهُ بِيلاَطُسُ: «أَأَنْتَ مَلِكُ الْيَهُودِ؟» فَأَجَابَهُ: «أَنْتَ قُلْتَ!» فَقَالَ بِيلاَطُسُ لِرُؤَسَاءِ الْكَهَنَةِ وَالْجُمُوعِ: «لاَ أَجِدُ دَنَساً فِي هَذَا الإِنْسَانِ!» وَلَكِنَّهُمْ أَلَحُّوا قَائِلِينَ: «إِنَّهُ يُثِيرُ الشَّعْبَ، مُعَلِّماً فِي الْيَهُودِيَّةِ كُلِّهَا، ابْتِدَاءً مِنَ الْجَلِيلِ حَتَّى هُنَا!» فَلَمَّا سَمِعَ بِيلاَطُسُ ذِكْرَ الْجَلِيلِ، اسْتَفْسَرَ: «هَلِ الرَّجُلُ مِنَ الْجَلِيلِ؟». وَإِذْ عَلِمَ أَنَّهُ تَابِعٌ لِسُلْطَةِ هِيرُودُسَ، أَحَالَهُ عَلَى هِيرُودُسَ، إِذْ كَانَ هُوَ أَيْضاً فِي أُورُشَلِيمَ فِي تِلْكَ الأَيَّامِ. وَلَمَّا رَأَى هِيرُودُسُ يَسُوعَ، فَرِحَ جِدّاً، لأَنَّهُ كَانَ يَتَمَنَّى مُنْذُ زَمَانٍ طَوِيلٍ أَنْ يَرَاهُ بِسَبَبِ سَمَاعِهِ الْكَثِيرَ عَنْهُ، وَيَرْجُو أَنْ يَرَى آيَةً تُجْرَى عَلَى يَدِهِ. فَسَأَلَهُ فِي فَصَاحَةٍ كَثِيرَةٍ، أَمَّا هُوَ فَلَمْ يُجِبْهُ عَنْ شَيْءٍ. وَوَقَفَ رُؤَسَاءُ الْكَهَنَةِ وَالْكَتَبَةُ يَتَّهِمُونَهُ بِعُنْفٍ. فَاحْتَقَرَهُ هِيرُودُسُ وَجُنُودُهُ، وَسَخِرَ مِنْهُ. إِذْ أَلْبَسَهُ ثَوْباً بَرَّاقاً وَرَدَّهُ إِلَى بِيلاَطُسَ. وَصَارَ بِيلاَطُسُ وَهِيرُودُسُ صَدِيقَيْنِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَقَدْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ سَابِقَةٌ).

١٥٧ عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص ١٠٤، والعدد من **لوقا**،٢٣/٣٤.

١٥٨ عبد الجبار، المغني،ج٥، ١٠٩، والعدد من **متى**، ٦/٩-١٠.

١٥٩ عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**،ج١، ص ١٠٣، والعدد من **لوقا**،٦.

١٦٠ المصدر السابق.

١٦١ المصدر السابق، ص ١١٤.

١٦٢ المصدر السابق، ص ٢٠١. وقارن بما ورد قبلياني:

متى (١ :٢-١٧): إِبْرَاهِيمُ وَلَدَ إِسْحَاقَ. وَإِسْحَاقُ وَلَدَ يَعْقُوبَ. وَيَعْقُوبُ وَلَدَ يَهُوذَا وَإِخْوَتَهُ. وَيَهُوذَا وَلَدَ فَارِصَ وَزَارَحَ مِنْ ثَامَارَ. وَفَارِصُ وَلَدَ حَصْرُونَ. وَحَصْرُونُ وَلَدَ أَرَامَ. وَأَرَامُ وَلَدَ عَمِّينَادَابَ. وَعَمِّينَادَابُ وَلَدَ نَحْشُونَ.

ويحشون ولد سلمون. وسلمون ولد بوعز من راحاب. وبوعز ولد عوبيد من راعوث. وعوبيد ولد يشي. ويشي ولد داود الملك. وداود الملك ولد سليمان من التي لأوريا. وسليمان ولد رحبعام. ورحبعام ولد ابيا. وابيا ولد آسا. وآسا ولد يهوشافاط. ويهوشافاط ولد يوراه. ويوراه ولد عزيا. وعزيا ولد يوثام. ويوثام ولد احاز. واحاز ولد حزقيا. وحزقيا ولد منسى. ومنسى ولد آمون. وآمون ولد يوشيا. ويوشيا ولد يكنيا واخوته عند سبي بابل. وبعد سبي بابل يكنيا ولد شألتيئيل. وشألتيئيل ولد زربابل. وزربابل ولد أبيهود. وأبيهود ولد أليافيم. وأليافيم ولد عازور. وعازور ولد صادوق. وصادوق ولد اخيم. واخيم ولد أليود. وأليود ولد أليعازر. وأليعازر ولد متان. ومتان ولد يعقوب. ويعقوب ولد يوسف رجل مريم التي ولد منها يسوع الذي يدعى المسيح.

ويورد في لوقا (٣ :٢٣-٣٨): (ولما ابتدأ يسوع كان له نحو ثلاثين سنة وهو على ما كان يظن ابن يوسف بن هالي بن متثات بن لاوي بن ملكي بن يانا بن يوسف بن متاتيا بن عاموص بن ناحوم بن حسلي بن نجاي بن ماث بن متاتيا بن شمعي بن يوسف بن يهودا بن يوحنا بن ريسا بن زربابل بن شألتيئيل بن نيري بن ملكي بن ادي بن قصم بن المودام بن عير بن يوسي بن اليعازر بن يورم بن متثات بن لاوي بن شمعون بن يهودا بن يوسف بن يونان بن الياقيم بن ميا بن مينان بن متاتا بن ناثان بن داود بن يشي بن عوبيد بن بوعز بن سلمون بن نحشون بن عمينادات بن آرام بن حصرون بن فارص بن يهودا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن تارح بن ناحور بن سروج بن رعو بن فالج بن عابر بن شالح بن قينان بن ارفكشاذ بن سام بن نوح بن لامك بن متوشالح بن اخنوخ بن يارد بن مهللئيل بن قينان بن انوش بن شيث بن آدم ابن الله). هنا نجد الروايتين تتفقان بسوع ابن يوسف كأب (مع حمت من الروح القدس) وسبما يقول متى بأن والد يوسف هو يعقوب فان لوقا يقول بأنه هالي. متى يقول بأن هنالك ستة وعشرون جيلا من يسوع حتى داود، بينما لوقا يورد واحد واربعون جيلا. متى ينسب المسيح الى سليمان بن داود بينما لوقا ينسبه الى ناثان بن داود. ليس فقط اننا نجد أسماء ذكرت هنا ولم تذكر هناك ولكن كلا الروايتين ذكرت يوسف وبأن المسيح هو ابن يوسف ورغم ان نسب يوسف لغاية داود كان فيه فرق بين الروايتين ولكن تم ايصاله الى داود ويعتقد بأن ذلك تم فقط من أجل ان يذكر ان نسب المسيح يعود عموما الى داود لتصديق النبوة فقط.

١٦٣ النساء، آية٨٢.

١٦٤ عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص ١٥٢.

١٦٥ لقد اخصت شخصيا د. ليسهم فنك(Funk) لترجمة أعماله إلى اللغة العربية، وفحص الرد مضطلعا، مما يؤكد أهم رغبه وجهتهم لخطورة ما وصلوا إليه، وتوافقهم مع مقررات النص القرآني. وما ذلك على العصبة. ومع ذلك فقد فوا معاندين، وإنك لتعجب بعد اعترافهم بالدنار من أقوال السيد المسيح، وصحة المواقف القرآنية من المسيحيات، تراهم يحاولون التأسيس لمسيحية جديدة. فكيف يمكن ذلك، وما بعد الحق إلا الضلال. راجع موقعهم لتعرف عنهم: www.westarinstitute.org (٦/٤/٢٠٠٨)

١٦٦ القاضي عبد الجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، ج١، ص ١٥٢.

١٦٧ Their official site: www.westarinstitute.org (٦/٤/٢٠٠٨)